



PROVISIONAL

A/PV.2257
4 October 1974

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الألفين والمائتين والسابعة والخمسين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الجمعة ٤ من تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤ الساعة ١٥.٠٠

(الجزائر)

السيد بوتليقة

الرئيس

(زامبيا)

السيد باندا

ثم

(نائب الرئيس)

— مواصلة المناقشة العامة (١)

الكلمات أقيت من :

(كينيا)

السيد ميننا

(جمهورية الكاميرون المتحدة)

السيد إيفون

(اثيوبيا)

السيد جابري سيلاسي

(باراجواي)

السيد سابينا باستور

(التونج)

السيد هنليدي

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاه أصلا باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال أيام عمل إلى "رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

وحيث أن المحضر وزع في ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ فإن التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤.

فيرجي من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل.

74-70125/4

البنــــد ٩

مواصلة المناقشة العامة

السيد مينا (كينيا) : (الكلمة بالانجليزية) سيدى الرئيس ، اسمحوا لي أولاً أن أضم صوتي لصوت المتحدثين السابقين في تهنئتكم على انتخابكم بالاجماع لهذا المنصب الرفيع منصب رئيس الجمعية العامة . ويسعدني كذلك أن أحمل اليكم وأعمل عن طريقكم الى الجمعية العامة تحيات الرئيس صاحب الفخامة السيد جومو كينيا تا وهو المقاتل من أجل الحرية والعدالة لافريقيا والمحارب الأول وكذلك من حكومة وشعب كينيا . انه مثل زعماء بلادكم وجد ان بعد سنوات من المعاداة أن حرية الشعوب لن تتحقق بالطرق السلمية وان بلدكم وبلدى ليضمهما الكثير من الأمور . ولذلك يسعدنا انتخابكم رئيسا للجمعية العامة . واذ نوكل اليكم هذا المنصب الرفيع والى الجزائر ، فان الجمعية العامة قد أظهرت ثقتها في حكمتكم وصفتكم العظيمة القيادية وتجاربكم وخبرتكم ، وجدول أعمال هذا العام مثقل بالمواد ، وان الدورة مرتبطة بأحداث ذات أبعاد كبيرة في المستقبل ، ولذلك فاننا نشعر أن هناك عبئا كبيرا تحملونه على أكتافكم ، وان وفدى سيتعاون تعاوننا كاملا معكم وسيؤيدكم بقدر الامكان لكي يخفف من هذا العبء الثقيل .

اسمحوا لى بأن أنتهز هذه الفرصة لكي أعنيء السيد / ليوبولد بنيتس الرئيس السابق والممثل الدائم لاكوادور لدى الامم المتحدة على طريقته التي تتسم بالقدرة والاخلاص والتي كان ينتهجها في ادارة أعمال الدورة الثامنة والعشرين والدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة . ان نجاح هاتين الدورتين اعتمدا على السيد السفير بنيتس .

من المناسب أن أشيد كذلك بالسكترير العام وموظفي الامم المتحدة على العمل العظيم الذى قاموا به في السنة الماضية ، فان تنظيم الدورة الخاصة السادسة والجهود التي بذلت في حل مشكلة الشرق الاوسط وقبرص بالاضافة الى جدول الاعمال العادى قد أضافت أعباء كثيرة على السكترير العام وموظفيه ، وانهم يستحقون شكرنا وثناءنا .

انه ليسعدني أن أحيي وأرحب نيابة عن حكومة وشعب جمهورية كينيا بانضمام الأعضاء الثلاث الجدد وهم جمهورية بنجلاديش الشعبية وجرينادا وجمهورية غينيا بيساو

ان بلدي ترتبط بهذه البلاد بروابط وثيقة ، وقد أسعد كينيا أن تؤيد توصيات مجلس الأمن الخاصة بانضمامهم الى عضوية الامم المتحدة . وهذه خطوة كبيرة نحو عالمية الأمم المتحدة ، وان غينيا بيساو تستحق الاشادة بنضالها البطولي من أجل الحرية والاستقلال ، والتي قد تحققت نتيجة تحرير شعب البرتغال نفسه الذي أعد المسرح لما يحدث الآن .

اننا نحث الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وكذلك الدول الأعضاء بأن تقدم لغينيا بيساو كل المعونة الممكنة في جهودها نحو اعادة البناء القومي .

ان الجمعية العامة تنعقد هذا العام في ظروف متغيرة لاسيما بالنسبة لموضوع تصفية الاستعمار . لقد لاحظنا بعين الرضا موقف حكومة البرتغال الجديدة نحو الاستعمار وشروره . ان ما حدث في افريقيا في الشهور الماضية القليلة ليقودنا الى الاعتقاد بأننا نشاهد نهاية الاستعمار في هذه القارة التي أسيئ استغلالها . ان حكومة البرتغال الجديدة تستحق التهنئة على ما أنجزته حتى الآن والتشجيع والتأييد لكي تكمل العمل الذي بدأته منذ بضعة شهور . وان أى تأخير قد يضر بالعمل الطيب الذي بدأته ويعطي قوى الاستغلال والقمع فرصة لكي تظهر من جديد .

ان سخيرية الوضع الذي يواجهه افريقيا اليوم هو من جهة أن الاستقلال نراه في أفق المناطق المحتلة التي تحتلها القوات البرتغالية . ومن ناحية أخرى نجد أن أنظمة الأقلية البيضاء لا زالت تقوى من مراكزها على زعم ان نظامها سيضلل الرأي العام بالنسبة لافريقيا . ففي جنوب روديسيا نجد ان نظام الأقلية البيضاء يحاول اقتلاع الشعب الافريقي ويستولى على أراضيهم ويصدر التشريعات العنصرية . ويطبق مبادئ الفصل العنصري المطبقة في جنوب افريقيا .

ان هذه الاجراءات تطبق بغض النظر عن جميع المعايير الحضارية . وان العصاة المتمردة التي تتزعم ما يسمى باستقلال جنوب روديسيا يجب أن لا تضلل نفسها فالذين أيدوا هذا التمرد يجب أن يلقوا اللوم على النتائج الخطيرة التي قد تسفر عنها في هذا الجزء من افريقيا ، وان تأييد نظام جنوب افريقيا وهو الذي تزعم العزل العنصري وكذلك الشعوب الاخرى يجب أن تدان من قبل جميع الشعوب المحبة للسلام .

وان وفدي ليؤلمه أن يرى ان الشعوب الكبرى التي ترتبط كينيا بها بعلاقات التعاون في التجارة ومجال العلاقات الاقتصادية والسياسية منغمسة في تأييد هذه النظم العنصرية واننا ندعوهم لكسى يؤيدوا الأمم المتحدة في محاولاتها من أجل اعادة بنيان جنوب روديسيا وجنوب افريقيا .

أحب أن أكرر مرة أخرى ان وفدى يعتقد أن :

أولا بريطانيا ما زالت السلطة المسؤولة عن ادارة هذه المستعمرة مستعمرة جنوب افريقيا .
ويجب بالقول والعمل أن تمارس هذه السلطة حتى تمنع نظام جنوب افريقيا من ضم هذه المستعمرة اليها .

ثانيا : ان مبدأ الاستقلال قبل حكم الاغلبية يجب الالتزام به وقبل أن يحدث أى تغيير في مركز المستعمرة .

ثالثا : ان الزعماء الافريقيين وجميع المسجونين السياسيين يجب أن يطلق سراحهم فوراً ويجب أن يستشاروا قبل تكوين حكومة تمثل أغلبية الشعوب في زمبابوى .

رابعا : ان جميع الدول الأعضاء في الامم المتحدة يجب أن تطبق العقوبات التي نادى بها مجلس الأمن . وحالياً كثير من الدول الاعضاء اما تؤيد علنا خرق هذه العقوبات كما هو بالنسبة لبعض البلاد المعروفة بما في ذلك تلك البلاد التي نادت بتطبيق العقوبات كبدل لاستعمال القوة أو تتحلل ببعض العجج التي تبرر بها عدم تنفيذ هذه العقوبات .

هناك موقف خطير في الجزء الجنوبي من القارة الافريقية . هذا الموقف الخطير كان موضوع دراسة الامم المتحدة منذ بدايتها . وهناك نظام القمع الامبريالي أو النظام التوسعي في جنوب افريقيا والمسلح من أخصص قد مـه حتى قمة رأسه والذي تتعاون معه بعض المصادر المعروفة لنا في هذه المنظمة ، وان هذا النظام لا يزال يحتل منطقة ناميبيا التي تقع تحت وصاية الامم المتحدة . كما أنه يمد نفوذه الى المستعمرة البريطانية في جنوب روديسيا ويتوسع اقتصاديا وسياسيا وان السكك الحديدية التي تربط روديسيا بجنوب افريقيا ستؤدى الى تكامل هذين النظامين اقتصاديا وتجنب العقوبات التي فرضتها الامم المتحدة على مستعمرة جنوب روديسيا .

وداخلها فان هذا النظام يحكم من قبضته على السكان الأصليين الذين حرموا من كل كرامة الانسانية وحقوق الانسانية ويستغلوا كوسيلة للانتاج لكى يزيدها من ثراء الأقلية البيضاء متحدين بذلك عقوبات الامم المتحدة المفروضة على المستعمرة البريطانية في جنوب روديسيا .

في مثل هذه الظروف نجد القمع والتحدى والتوسع والعمل على احباط تصفية الاستثمار في جنوب القارة الافريقية . ولذلك فان الدول الافريقية والمجتمع الدولي ملزمون أن يعيدوا النظر .

وان صوت العقل لم يأبه به . وكثير من الشعوب المعروفة من جميع أنحاء العالم تستمر لا في مد
المفونات وزيادة العلاقات المالية مع جنوب افريقيا بل تبيع لتلك البلد أسلحة في الوقت الذي يواصل
فيه تعدى المنظمة في ناميبيا وفي جنوب روديسيا ، وفي رأينا لقد حان الوقت بالنسبة لجنوب
افريقيا أن تطرح هذا السؤال : من هم حقا أصدقاء افريقيا ؟ ألم يحسن الوقت بعد للبلاد الافريقية
بأن تحدد مصيرها على ضوء المصالح المشتركة مع الدول الاعضاء في المجتمع الدولي ؟ ألم يحسن
الوقت بعد لكي يغيثوا أما نحن أو تلك النظم العنصرية ؟ هذه هي أسئلة شرعية يجب أن نثيرها
في الجمعية العامة لكي يفكر فيها الجميع .

ان بعض الدول تميز بين أسلحة الدفاع الخارجي والأمن الداخلي . ان هذا التمييز ليس له معنى اطلاقا اذا ما ربطت بالسلام وأمن القارة الافريقية . ان هذه الطرق المتتوية لتجنب واجباتها نحو المجتمع الدولي لم تقتصر على بيع الأسلحة فحسب . ففي مجال التجارة هناك الشركات الأم في كثير من البلاد المعروفة كانت تعطي تخويلات كبرى للشركات المحلية ، ولكن هل يشك الانسان في الأرباح التي تحققت لهذه البلاد عندما ينكرون انهم يتعاملون مع جنوب افريقيا ؟

كما قلت من قبل لقد حان الوقت لافريقيا لكي تتعرف بالحمل لا بالكلمات الفارغة من هم أصدقاء أفريقيا ؟ حقا ان وفدي لن يدخر وسعا من أجل القضاء على نظم استعمار الاقلية المنعرفة فـفي جنوب افريقيا وابعادها عن المجتمع الدولي المتضرر ، ولكن يجب أن أضيف أن الهدف الأول لأي عمل دولي هو التصحيح واعادة بناء جنوب افريقيا وذلك بناء على التزامنا بمبدأ عالمية الأمم المتحدة .

ان كل أمة كبيرة أو صغيرة لها الحق بأن تعيش في سلام وفي أمن ولذلك فلكل أمة الحق في الحفاظ وتدعيم السلام العالمي والأمن العالمي ، وهذا أمر ذو أهمية كبرى . ان الشعوب الصغرى قد لا يتوافر لها الزر الذي تضغط عليه وتدمر الجنس البشرى ولكن اذا عاشوا في سلام مع بعضهم فان أى تهديد للسلام العالمي والأمن لا يزال قائما . ذلك لأنه فى حالة أى نزاع كل أمة لها

أصدقاؤها وأعداؤها وان الحفاظ على السلام العالمي يعتبر ذا أهمية كبرى بالنسبة للجميع وليس قاصرا على قوة كبرى أو قوتين عظميين .

وعلى الرغم من مما أعربت عنه جميع الدول الأعضاء من الاصرار على الحفاظ على السلام والأمن العالمي في الشهور الماضية الأخيرة ، الا أن المجتمع الدولي قد صدم نتيجة لأحداث حدثت في منتصف يولييه ان كانت هناك محاولة مكشوفة لتدمير عضوفي هذه المنظمة بقوة السلاح . وأشير يا سيدى الرئيس الى محاولة قام بها بعض أعضاء هذه المنظمة لكى يد مروا بالسلاح جمهورية قبرص وهي بلد غير منجاز كيانها وتاريخها يشابه كثيرا كينيا والتي تربط كينيا بها أواصر متينة وقوية .

عندما نعالج مشكلة قبرص فان وفدى يبدأ بتلك الحقيقة وهي ان قبرص بلد مستقل ذات سيادة وعضوفي الامم المتحدة . وانه ليسعدنا أن نلاحظ ان مجلس الأمن قد وافق بالاجماع على هذه الحقيقة ونعتقد ان قبرص ستجد المعونة اذا احترمت جميع الدول الأعضاء استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها .

ان مشكلة قبرص تبدو معقدة ولكن ما يكمن في الأساس أن شعب قبرص لم تحط لهم الفرصة لكي ينمو الاحساس بالقومية والشعور بالقومية . لقد شجعتهم القوى الخارجية لكى يزيروا من الخلافات لا أن يوفقوا بين مصالحهم المشتركة في الكفاح . ولذلك فاننا نؤمن بأن أول خطوة جذرية نحو حل مشكلة قبرص هي عدم التدخل من الخارج ، ونلاحظ في هذا الصدد أن مجلس الأمن قد دعى الى انسحاب القوات الأجنبية من الجزيرة وهذا مطلب أساسي واننا واثقون انـه بتشجيع المجتمع الدولي فان شعب قبرص يستطيع أن يناقش مشاكله ويحلها .

ان وفدى ليدرك المطالب الاقليمية لبعض أجزاء قبرص التي يطالب بها بعض الخارجيين عليها . كما ندرك تماما تلك المعاهدات والاتفاقات التي فرضت على قبرص عن طريق اتفاقيات زيوريخ وجنيف عام ١٩٦٠ ونقول مرة أخرى اننا نعتبر هذه الاتفاقيات غير متكافئة . وهي من أحد الأسباب التي أدت الى ظهور هذه الأزمة . ولذلك فاننا نشك في قدرة هذه الاتفاقيات على توفير الأساس للمفاوضات لعودة السلام والحكومة الدستورية في قبرص .

وكانت كينيا من بين أولى البلاد التي نادى باشتراك الأمم المتحدة مباشرة في مساعدة جمهورية قبرص على حل مشاكلها ، واننا نعتقد ان الجاليات هناك يجب أن تلقى كل تشجيع في عقد اتفاقات مباشرة فيما بينها . وانه يجب ألا نزيد من تدور الموقف هناك حتى نتجنب امكانية اشتعال الحرب مرة أخرى والتي قد تؤدي الى ازهاق الأرواح . واننا واثقون أنه بتأييد الأمم المتحدة ستجد مشكلة قبرص حلاً لها .

وهناك مجال آخر يشكل تهديداً للسلام العالمي والأمن العالمي وهو الشرق الأوسط ، وفي هذا العام نجتمع ويعدونا الأمل بأن تكون الظروف أفضل منها في العام الماضي ، فان الحرب — اندلعت في تلك المنطقة وكانت هناك ضغوط على الجمعية العامة ومجلس الأمن ، ولحسن الحظ فان الجهود المشتركة لجميع الدول الاعضاء وخاصة تلك المعنية بالأمر قد منعت تدور الموقف حتى لا يتحول الى مجال لحرب عالمية كبرى ، وانه يجب أن يوضع اطار لمفاوضات تعيد العلاقات الى طبيعتها الأولى وتحقق السلام الدائم هناك .

أما أثناء الحشرة شهور الماضية فقد شاهد المجتمع الدولي علامات بليئة لكن ايجابية لرغبة شعوب تلك المنطقة في تحقيق السلام ، وان اتفاقيات فك الاشتباك ومحادثات جنيف تلقي كل ترعيب وان كينيا لتأمل أن الخبرة التي اكتسبت أثناء هذه الشهور لن تضيع هباء منثورا بل تزيد من قوة الاندفاع نحو تكثيف الجهود للوصول الى حل للمشاكل الرئيسية على أساس القانون والعدالة والاحترام المتبادل ، وان كينيا لتؤمن انه لتحقيق سلام دائم يجب تنفيذ المبادئ الأساسية الآتية أولاً : اعتراف جميع الدول في المنطقة بحق كل دولة أن تعيش في أمن وسلام . ثانياً : ان غزو الأراضي بالقوة أمر لا يقره المجتمع الدولي . ثالثاً : ان حقوق الشعب الذي طرد من بلده في هذه المنطقة يجب الا يسبى استغلالها أو يتفادى عنها أو يضخى بها أو يقلل من غطورتها . ولذلك فانا نعتبر ان جميع شعوب الأطراف المعنية بالمشكلة في هذه المنطقة يجب أن يستشاروا ويجب أن يشتركوا في كل محادثات تستهدف بلورة حل دائم .

ان الأحداث الأخيرة في تراكم الاسلحة تشير مخاوفنا فهي تطرح هذا السؤال فيما يختص بالنية ، نحو هذه الأسلحة : هل هي لتدعيم السلام العالمي والأمن أم هي لتهديد السلام والامن — العالميين ؟ وان مقارنة المواد التي تستغل في كثير من الامم لتراكم الأسلحة العسكرية مع ما ينفق في

الخدمات الاجتماعية يعطي صورة مخيفة . فأكثر من نصف الموارد القومية تنفق على الأسلحة وعلى الترسانات الحربية ، ومع ذلك هناك السكان الذين يموتون جوعا ولا يتعلمون ولا يعملون ولا يجدون المسكن اللائم ولا حتى الخدمات الاجتماعية اللازمة . إذا كانت أهداف ومبادئ بيان الأمم المتحدة يجب أن تتحقق فيجب على الأمم أن تتخذ الأعمال الفردية والجماعية لكي تحدد من تراكم هذه الأسلحة الخطير .

ان كينيا ترتبط بمبادئ السلم والعلاقات الطيبة مع جميع الامم . ان كينيا لتدرك أنه لكي تواجه التحديات الكثيرة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فيجب توفير الهدوء في مجال العلاقات الدولية .

ولهذا السبب فان وفد ي يشجع ويؤيد كل ما هو يستهدف تدعيم وتحقيق هذه المثل ،
ولنزع السلاح .

ان التزامنا بالسلام والأمن يؤدي بنا الى الموقف في المحيط الهندي . ان هذا المحيط يضم عددا كبيرا من الشعوب المتناحرة فيه والتي تستهدف تحقيق السلام والأمن . وان تزايد ذلك الوجود لاساطيل بعض الدول الكبرى التي لا يشهر عنها حبها للسلام يسبب القلق . فان التنافس بين هذه الدول في مجال يتطلع الى سلام يشكل تهديدا خطيرا لحياة هذه الشعوب وان الاحداث الاخيرة في اجزاء أخرى من العالم لا يمكن الا ان تقنعنا ان وجود هذه الأساطيل في مناطقنا تشكل تهديدا مقنعا لاستقلال الشعوب الصغيرة في تلك المنطقة .

لا نستطيع الا ان ندرك انه في حالة التوتر بين هذه الدول العظمى في هذه المنطقة فان كثيرا من البلاد الافريقية على الشاطئ الشرقي ستشل حركتها . نحن نمر بمرحلة خطيرة وان كينيا تستحث جميع الدول بدون استثناء بأن يؤيدوا نزع السلاح من المحيط الهندي وجعله منطقة سلام.

ولو ان الموقف بالنسبة للسلام والأمن العالميين غير مرضى الا ان هناك تطورات مشجعة شهدناها في منظمتنا أثناء العام الحالي . وانا نرحب بأولي هذه التطورات وهو ما توصلت اليه اللجنة الخاصة حول موضوع تحديد العدوان ، وان جميع أعضاء اللجنة الخاصة وخاصة رئيسها ومقررها يستحقون كل تهناتنا على اختتام أعمال هذه اللجنة بتحديد العدوان والذي لم نستطع تحقيقه أثناء الخمسين

سنة الماضية ، ولو أنه غير كامل في حد ذاته إلا أن هذا التعريف سيمنع المعتدين وسيساعد مجلس الأمن في عمله الشاق وهو تحديد مكان الخطر الذي يهدد السلام أو غرق السلام أو أعمال العدوان بموجب البند ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة .

بينما إن التعريف في حد ذاته لا ينهي العدوان . لاننا نؤمن أن الدول قد تملكت سلاحيها تستطيع أن تطبقه في كل الأحوال وإن وفدى ليس سعيدا تماما بنصوص هذا التعريف . اننا ندرك تماما أنه جاء نتيجة للتوفيق . ومع ذلك سنؤيده كما هو عليه على أمل أن الجمعية العامة ستستطيع أن توافق عليه وتصدق عليه .

اننا نجتمع هنا لنبحث الموقف الاقتصادي ونعتبر كبرى المشاكل التي تساور الأغلبية العظمى من المجتمع الدولي وإن المشاكل الاقتصادية الدولية الناجمة عن موازين المدفوعات عامي (٧١/ ١٩٧٢ ومشكلة كالتضخم المتزايد والمشاكل الناجمة عن موضوع البترول لا تزال دون حل . أما بالنسبة لنا في افريقيا فإن أثر هذه المشاكل العالمية كان قد ازداد تعقيدا وذلك نتيجة القحط ونقصان الاغذية ولذلك يبد لنا المستقبل في صورة أكثر شؤما .

ولو إن المشاكل الاقتصادية وعوامل التضخم تسود جميع أنحاء العالم ، إلا أنه من المهم أن تدرك أجهزة المجتمع الدولي أن الذين قد تأثروا أكثر نتيجة للآلام الاقتصادية العالمية هي شعوب البلاد النامية .

فان أسباب مشاكلنا هو العجز الدائم في شروط التجارة وان أسعار المستوردات الأساسية للسلع المصنعة كانت تزداد سنة بعد سنة على أثر التضخم الذي ساد في البلاد الصناعية ، ومن ناحية أخرى فان أسعار صادراتنا وموادنا الأولية كانت اما راكدة أو في نزول مستمر . لقد أثرنا هذه القضية في كثير من المحافل الدولية مرارا وتكرارا طوال العقد الماضي وسنستمر في عمل ذلك على أمل أن المجتمع الدولي سيصلح من خطئه ويعالج هذه المشكلة .

ان المشكلة هي أن هناك أسعارا غير عملية للمواد الأولية اذا ما قيست بأسعار المواد المصنعة . ان التكافل الاقتصادي العالمي اليوم قد تأكد أكثر من مرة نتيجة الأحداث التي حدثت في العام الماضي . فالسياسات تجارية والسياسات النقدية اذا ما طبقت على حكومات فردية أو جماعية لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لا يمكن تغافلها ، فعقد الدورة الخاصة للجمعية العامة في شهر نيسان /ابريل الماضي كان مفخرا ولوثأخرا لاعتراف المجتمع الدولي بتلك الحقيقة الأساسية .

أما بالنسبة لنا نحن البلاد النامية فان عقد دورة والتصديق على قرارين هامين أعلن فيهما المجتمع الدولي عزمه على العمل في سرعة من أجل بناء نظام اقتصادي جديد يعتبر مقدمة لمعهد جديد وعصر جديد من التعاون الاقتصادي مع باقي دول العالم من أجل صالح البشرية جمعاء . كما أننا نرحب كثيرا ببرنامج العمل الذي صدر عن هذه الدورة خاصة في مجالات تحرير التجارة واصلاح النقد الدولي ونتاج الأغذية والأسمدة ونقل التكنولوجيا والتصنيع وتدفق الأموال من أجل التنمية .

ولسوء الحظ يا سيدى الرئيس وهذا موضوع يسبب لنا مخاوف كثيرة وغيبة أمل أننا أثناء الشهر القليلة الماضية كنا نواجه جهودا ضخمة تستهدف احباط أو منع تنفيذ هذا البرنامج برنامج العمل وهو محور نشاطنا والمستقبل ، واننا ندرك تماما تلك الحقيقة أن هناك بعض الشعوب قد أعربت عن تحفظاتها بعد التصديق على القرارات ٣٢٠١ اس ٦ و ٣٢٠٢ اس ٦ ، واننا نتقبل حقوقهم بالنسبة لهذه التحفظات وفي نفس الوقت لا نقبل أن تفسر تلك التحفظات بانها تلغي القرارات التي اتخذها المجتمع الدولي .

واتنا نناشد تلك الشعوب بأن تعيد النظر مرة أخرى في مواقفها المعلنة . ان حقائق التكافل الاقتصادي في مجالات التجارة والنقد قد نقلتنا الى عصر لا يمكن أن نؤجل فيه التنمية وتنفيذ وتطبيق نظريات جديدة واختيارات جديدة وتدابير

قوانين تتصل بحل المشاكل الاقتصادية المتزايدة ، واننا جميعا مسؤولون عن مصيرنا المشـترك ولذلك من اللازم علينا دائما أن نبذل جهدا أكثر ايجابية من أجل تحديد مصيرنا المشـترك وتكافلنا بطريقة مستنيرة أكثر . ان مدنية تكفل غذاة وشرابا ومأوى لثلث سكان العالم لا يمكن أن تعيش هذه المدنية .

أثناء هذه الدورة كان الغذاء أو نقص الغذاء هو أهم الموضوعات في برامج الدول الأعضاء ، وأن كينيا ستسهم بنصيبها المتواضع نحو حل هذه المشكلة في مؤتمر الغذاء العالمي في تشرين الثاني /نوفمبر ، وان افريقيا التي عانت كثيرا من القحط في العام الماضي الذي أتى ببؤس لا مثيل له لهذه القارة لا يمكن أن تنس الدروس التي تعلمتها من هذه المأساة ، واننا نشكر العالم على المعونة الكبيرة التي وردت اليها والتي قامت بتنسيقها الامم المتحدة ، وان دروس هذه المأساة تبين ان افريقيا تحتاج أكثر من الغذاء الذي قدم الى المناطق التي أصيبت بالنكبات . ان افريقيا مثل المناطق والبلاد الاخرى تتوفر لديها الاراضي المنتجة الغنية وان ما نحتاج اليه هو التكنولوجيا والموارد لتفجير واستعدادات ثورة في نظام الزراعة ، وان كينيا تتطلع الى معونة البلاد المتقدمة في هذا المؤتمر الذي سيعقد في شهر نوفمبر القادم . وأن تقدم وتنقل التكنولوجيا والموارد اللازمة الى البلاد النامية حتي يمكن تحقيق أهداف هذا المؤتمر وهو غذاة كاف لكل فرد في العالم في أقرب فرصة ممكنة . ان ازمة البترول تضم جميع المجتمع الدولي وكما قلت من قبل أنه بالنسبة للوضع الاقتصادي العالمي فان البلاد الصغيرة مثل البلاد التي أضرت أكثر من أى بلد آخر . وان زيادة الاسعار قد أوقعت خطط التنمية لكثير من البلاد ان لم تكن قد أحبطت وأدت الى انهيار تام لاقتصاديات هــذه البلاد ، وان حل أزمة البترول لا يهم دول المستهلكين الكبار فحسب والمنتجين فحسب بل يهم جميع المجتمع الدولي ولهذا السبب فاننا نؤيد حل المشكلة في إطار الامم المتحدة ، واننا نؤمن ان المسؤولية الجماعية لحل هذه المشكلة تقع تحت بند ٥٦ من ميثاق الامم المتحدة .

وان الخطوة الأولى نحو العلاج الدولي لمشكلة البترول هي الانخوض كثيرا في توجيه لوم الي بعضنا اننا لا نستفيد اذا قمنا بلوم الآخرين . ان ما نحتاجه هو ان تجتمع الدول المنتجة للبترول مع الدول المستهلكة للبترول تحت رعاية الأمم المتحدة لكي يصيغوا الوسائل والطرق لحل المشكلة في أسرع وقت ممكن . وان أخطر ما نواجه به هذه المشكلة هو ألا نزال شيئا الآن وبذلك سنترك

جميع الأطراف تبتعد عن مصلحتها على حساب الآخرين ، وفي النهاية سنكون نحن الغاسرون
جميعاً .

ولكي تساعد المنظمة الدول الأعضاء في حل هذه المشكلة فمن اللازم أن نبتكر مداخل جديدة
ووضع أجهزة جديدة لحل هذه المشكلة ، ولذلك فاننا نطالب بخطوة أولى بتدعيم هذا القسم الذي
يعالج مشكلة الطاقة في ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية . ولكي نفعل ذلك فاننا سنجعل
المنظمة تسير الاحداث بل ستأخذ بزمام الموقف على المستوى القومي .

ان الدورة الثانية للمؤتمر الدولي الثالث الخاص بقانون البحار والذي عقد في كاراكاس، فنزويلا
أحب أن أعبر في هذه المناسبة عن شكر وفدي لحكومة وشعب فنزويلا على الترتيبات المظيمة التي
أعدوها لعقد هذا المؤتمر وكما شهد الكثير كان أكبر مؤتمر دولي عقد ، وان عدم تحقيق نتائج
نهائية لن تقلل من أهمية هذا المؤتمر وخاصة بالنسبة لأهمية تلك الدورة ، فقد أحرز تقدماً كبيراً
في كاراكاس فالمناقشة العامة لجميع القضايا قد تمت وكما عرضت اقتراحات على المؤتمر ، وما يتبقى
الآن هو التفاوض بطريقة جديدة مع جميع الدول من أجل تنسيق مواقفها المختلفة والوصول إلى
اتفاقية مقبولة للجميع .

ولكن أحب أن أبين أننا نحن من البلاد النامية لا نستطيع أن نواصل هذه المفاوضات بلا نهاية ، وان المؤتمر يكلفنا كثيرا كما يكلف مواردنا المالية كثيرا واننا مصممون علي أن الدورة التالية التي ستعقد فيما بين آذار وأيار / مارس ومايو عام ١٩٧٥ ستكون الدورة النهائية ، ولو أن هناك كثير من العمل لابد من انجازه فاننا مؤمنون أنه بالنية الطيبة وروح التفاوض الجدية سينتهي المؤتمر من عمله بنجاح .

واننا علي استعداد لأن نؤيد عقد دورة ختامية ولكننا لن نؤيد سلسلة من الدورات بلا نهاية بينما هناك بعض الدول تخوض في مناورات تستهدف وقف جميع الجهود التي تستهدف تغيير النظام القائم الخاص باستكشاف واستغلال الثروة في البلاد . ان التخيرات أمر لازم لابد أن يحدث وعلي جميع الدول الممثلة أن تدخل في حوار جدي لكي تكفل عدالة التخيرات والا فان التخيرات ستأتي من جانب واحد من الدول وهذا سيؤدي الي ارتباك أكبر في هذا المجال وسيظل مصدر خطر للمجتمع الدولي . ان وفد كينيا لن تعوزه الحيل عندما يبذل جهودا أكيدة لكي يتوصل الي اتفاقية في الدورة القادمة للمؤتمر ونأمل أن جميع الدول ستعانون بنفس الروح .

ان العالم أجمع قد صدم وتعس نتيجة للمأساة التي أصابت بضرر شعب هندوراس وبيرو ، وهي من البلاد التي لها روابط وثيقة مع بلدي ونيابة عن حكومة وشعب كينيا أنقل مشاعرنا الطيبة وعزاءنا الي شعب وحكومة هندوراس والي بيرو . وان هذه المآسي تبين ضرورة المعونة الجديدة التي تبذل أثناء الحوادث والنكبات من قبل المجتمع الدولي ، ان هذه البلاد التي تتعرض دائما لهذه المآسي لا تجد هناك جهازا يقدم المعونة لها عند حدوث تلك النكبات ، ولذلك فاننا نستحث وضع برامج تدريب للمدربين من البلاد النامية لكي يتدربو علي تقديم المساعدات وقت النكبات . وأن يكون هناك منسقا للمعونة عند النكبات من قبل الأمم المتحدة حتي يمكن تقليل أو الاقلال من ازهاق الأرواح والخسائر .

ان الأحداث التي حدثت في الاثني عشر شهرا الماضية قد أوضحت كم يرتبط المجتمع الدولي بعضه ببعض ، فلا توجد دولة تستطيع أن تجلس وحدها وتشاهد ما يحدث في جزء آخر من العالم ، وتقول ان هذا لا يخصني ، فان التكنولوجيا قد ربطتنا بعضنا ببعض الا أن الأحقاد لم تختف بعد . ان متابعة الأهداف الذاتية علي حساب المصالح الكبرى للمجتمع الدولي قد دفعت

العالم الي خافة الحرب وان الالتزام بالتعليمات المحلية قد قضي علي المفاوضات البناءة في المحافل الدولية .

وعلي الرغم من كل هذه النواقص والاختافات فان كينيا تثق في الأمم المتحدة ونأمل أن الدول الأعضاء سيتخذون الاجراءات المناسبة لكي يتبينوا أن كيان وسار هذه المنظمة يشجع على التنسيق والتعاون من أجل صالح البشرية جمعاء . وان كينيا من ناحيتها ستشارك باسهاماتها المتواضعة من أجل تحقيق هذا الهدف .

السيد ايفون (جمهورية الكاميرون المتحدة) (الكلمة بالفرنسية) : منذ سنوات طويلة وجهت دول عدم الانحياز من فوق هذا المنبر وغيره من المنابر النداءات المتواصلة لصالح السلام والانفراج وأعني به انفراج عميق وعام يؤدى الي الوفاق والتعاون الدولي ، وكما أشار السكرتير العام في تقريره فانه من المريح أن نلاحظ أنه هنا وهناك في العالم حدث تطور نحو الانفراج ويواصل تقدمه .

ان احدى التهديدات الجديدة للسلام والأمن العالميين اللذين ندونا بهما دائما هي استمرار وجود الاستعمار والتمييز العنصرى في أفريقيا . ان هذا العيب أخذ يتبع الآن تطورا يعدنا بالكثير وخاصة في المستعمرات البرتغالية في أفريقيا . ان التاريخ يعلمنا أن الشعب الذى يظلم شعبا آخر لا يمكن أن يكون شعبا حرا ،

وان هذه الحقيقة قد تأكدت باستمرار في البرتغال . ان الشعب البرتغالي وكان من أواخر نظم الحكم الفاشية في عصرنا هذا لم يكن يستطيع أن يتحرر طالما صممت الحكومة البرتغالية علي اتباع سياسة عدوانية فيما وراء البحار وتستخدم السلاح لمواصلة سياسة الاحتلال الاستعماري ولكن تضميم الشعوب المستعمرة والرأى العام الدولي كانا يدينان هذه السياسة ويتوقعان لها الفشل الحتمي .

ولكن أرادت الأحداث أن حركات التحرر الوطنية في نضالها البطولي ضد الاستعمار أن تسهم في تحرير شعب البرتغال نفسه ، وعلينا أن نشيد بهم هنا . اليوم وبعد نصف قرن من الدكتاتورية الفاشية والفاشية تمكن الشعب البرتغالي أخيرا من الحياة كشعب حر وأن يكـرس نشاطه لمهام التنمية وأن يستعيد مكانته وسط المجتمع الدولي .

ولكن حتي تفدو أحداث نيسان أبريل ١٩٧٤ ثورة علي قدم المساواة مع الثقايلد الانسانية في البرتغال ، وحتى تتمشي مع المنطق ومع الانفراج فانه يجب مواصلة الحوار حتي النهاية ، أى أنه بعد التحرر السياسي الذى طرأ علي دول الوطن الأم التي كانت مجرد بداية لازمة ، أقول اذا يجب أن تتمكن المستعمرات البرتغالية هي أيضا ، (وأقول هي بوجه الخصوص) من أن تتوصل بسرعة الي الاستقلال والي الحرية . اننا نتبع ونحيي كل الجهود التي تبذلها

حكومة البرتغال الجديدة في هذا الصدد ، واننا نأمل ألا يقف شي في سبيل هذا الطريق ، طريق الشرف الذي التزمت به والذي تصل في نهايته الي احترام و صداقة الدول الأفريقية واحترام و صداقة كل الشعوب المحبة للسلام والعدل في هذا العالم .

اننا نأمل أيضا في أن مثال البرتغال سوف تحتذى به كل الدول المستعمرة الأخرى حتى تسرع في اجراءات تصفية الاستعمار من الأراضي التي لاتزال تحتلها . وفي هذا الصدد فاننا نؤيد جهود الحكومة الفرنسية الرامية الي زيادة الاسراع في تصفية الاستعمار من جزر كوموش .

واننا نسجل هنا أيضا التصريحات الأخيرة التي أدلت بها الحكومة الأسبانية بشأن الصحراء التي يطلق عليها اسم الصحراء الأسبانية وتتبع عن قرب التطورات السياسية في هذه المنطقة علي ضوء القرارات المناسبة التي اتخذتها منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة .

واننا نأمل في أن تتمكن زمبابوى واذانيا وأراضي ناميبيا الدولية من أن تنهي خلافاتهم بطريقة مشرفة . أو بعبارة أخرى وطبقا لقرارات منظمة الأمم المتحدة فان بريتوريا يجب أن تضع حدا للاحتلال غير الشرعي لناميبيا ، وعلي حكومة بريطانيا هذه القوة الادارية الكبرى أن تعيد الشرعية الي روديسيا وذلك باقامة ديمقراطية حقيقية تنتج عن المفاوضات مع حركات التحرر التي تعد الممثل الشرعي الوحيد لشعب زمبابوى . أما عن الفصل والتمييز العنصري الذي يحتبر سبة في جيبين هذا العصر فان منظمنا لا يجب أن تتراجع أمام أى اجراء من شأنه الحد من هذه العمليات ودفع العنصريين في جنوب أفريقيا الي الكف عن هذه السياسة .

ان وفدى الذى أيد بلا أى تحفظات القرار الذى اتخذته الجمعية مؤخرا والذي يدعوا المجلس الي أن يدرس بكل وضوح العلاقات القائمة بين جنوب أفريقيا وبين منظمة الأمم المتحدة لن يتوانى عن بذل أى جهد أمام مجلس الأمن حتي تنتصر القضية العادلة قضية شعب آذانيا الأفريقي .

وان هذا هو المكان المناسب الذى نشيد به بكل الدول الصديقة التي أسهمت حتي الآن ماديا وماليا وسياسيا في حركات التحرر الأفريقية . وكما سبق أن قلت خلال بعثة الوساطة التي عدت منها توا في بعض من هذه الدول علي رأس وفد من لجنة التنسيق من أجل تحرير أفريقيا بتفويض خاص من منظمة الوحدة الأفريقية فاني أود هنا أن اجدد لهذه الدول شكر أفريقيا لهم .

ان الأهداف المشجعة التي ذكرناها الآن بشأن تصفية الاستعمار لا يجب مع ذلك أن تجعلنا ننسى أن الانفراج لا يزال هشاً وأن هناك مراكزاً للتوتر أو بؤراً للخلاف قائمة سواء في فيتنام أو في كوريا أو كمبوديا أو في الشرق الأوسط أو في قبرص . هذا مع ازدياد التدخل المكشوف أو غير من التدخلات في الشؤون الداخلية للدول الكبرى ، ولذلك فإننا كنا دائماً نتمنى وجود سلام نهائي وعادل علي أن يسود هذا السلام كل المناطق التي ذكرتها .

أما فيما يتعلق بفيتنام فإننا نتمنى انسحاب القوات الأجنبية كاملة من فيتنام حتي يتمكن الشعب الفيتنامي في إطار اتفاقية باريس من تضييد جراحه والاهتمام باعادة تشييد اقتصاده الذي انهيار طوال سنوات الحرب هذه .

واننا أيضا نعتقد أنه بعد حل لجنة الأمم المتحدة لاعادة توحيد كوريا أن الوقت قد حان للقضاء علي وجود القوات الأجنبية المرابطة في أراضي كوريا ، وفي مثل هذا الإطار وحده إطار عدم التدخل الخارجي لكي يتمكن الشعب الكوري من أن يحل مشاكل اعادة توحيد كوريا بطريقة مستقلة وسلمية .

أما في كمبوديا الدولة التي تتحد وراء رئيسها أو خلف رئيسها الأمير سامدك نوروم سيهانوك ، داخل الجبهة المتحدة الوطنية لكمبوديا فان الشعب الكمبودي يناضل بكل شجاعة هذا العدوان . ونجد أن أكثر من ٩٠ ٪ من أراضي كمبوديا يعيش فيها أكثر من ٨٠ ٪ من السكان يعيشون الآن محررين وترأسهم الحكومة الوطنية الاتحادية لكمبوديا ، وان وفد الكاميرون يعتقد بالتالي أن الحكومة الملكية الاتحادية الوطنية لكمبوديا يجب أن تحتل فوراً مكانتها داخل منظمة الأمم المتحدة فهذه هي المكانة التي تعود اليها من الناحية الشرعية .

اننا نحبي من ناحية أخرى كل الجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة سواء في مجال الاتصالات الثنائية لاعادة السلام للشرق الأوسط ، ولكننا نقول مرة أخرى أنه حتي نتوصل الي حل عادل ودائم فان هذه الجهود يجب أن تقوم أساسا علي أساس انسحاب اسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة وعلي أساس اعادة الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني .

أما في جزيرة قبرص فان الصرح الدستوري الذي تم تشكيله بصعوبة بالغة عام ١٩٦٠ قد واجه في شهر تموز / يولييه ١٩٧٤ ذروة القلق الذي ذهب ضحيته الالاف من الأبرياء ولم تفلح

بريطانيا أو اليونان أو تركيا التي ضمنت لائحة الجزيرة في الميثاق الفوري لإعادة
السلام الذي يعتبر شرطا مسبقا للبحث عن حل يتفاوض عليه لهذه المشكلة التي تهدد نظام
الحكم القائم بل ويمكن أن تهدد السلام في العالم .

وفي مواجهة هذا المأزق فان الضمير العالمي قد اضطر الي التحرك وطلب وقف الالام الانسانية التي يعاني منها الشعب القبرصي والانسحاب المباشر للقوات الأجنبية وذلك لخلق الظروف المواتية لتسوية نهائية لمشكلة الاستقلال والوحدة والسيادة الوطنية لهذه الجزيرة ، ولا شك أن القرار رقم ٣٥٣ الصادر في ٢٠ تموز / يوليه ١٩٧٤ عن مجلس الأمن كان يسمي الي ذلك ، واننا بصفتنا أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن فاننا نشعر باقتباط ان اشتركنا في هذه الجهود التي يجب أن تواصل .

ولكن هناك طريق طويل علينا أن نقطعه في هذا الصدد خاصة وأن قرار مجلس الأمن والقرارات التالية ومؤتمر جنيف والمبادرات الأخرى التي ترمي الي هذا الهدف لم تحدث الأثر المرجو ، وان علي الدورة الحالية أن تدرج في جدول أعمالها الحل المناسب لهذه المشكلة حيث يجب أن نعطي الأولوية للبشر .

ولذلك فان وفدي ان يدرك هذا الوضع القلق الذي يسود في قبرص بل ويجب أن أقول في جنوب منطقة البحر المتوسط فانه سوف يوافق ويؤيد كل مبادرة أيا كان مصدرها ترمي الي اعادة السلام الي هذه الجزيرة والي حل بطريقة نهائية لمصلحة الجاليات التركية واليونانية في الجزيرة وحل المشكلة السياسية التي تطرحها هذه اللوائح التي لا تتشي مع العالم .

أود اليوم أن أتحدث عن مشكلة مهمة تثقل علي كل انفراج وأعني بها التعاون الدولي .

ان الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمر كراكاس لقانون البحار ومؤخرا مؤتمر الاسكان الذي عقد في بوخارست قد أكدوا جميعا أهمية الموضوعات وضرورة ايجاد حلول عادلة علي وجه السرعة ووجود مصالح وطنية أنانية تجعل كل جهود التعاون عبثا .

منذ اثني عشر شهرا وحينما عمت أزمة الطاقة وازدادت خطورة أدركنا الوضع القلق الذي يسود العالم ، ولكن لكي أقول الحقيقة ان المشاكل التي يعاني منها العالم لم تولد اليوم ، فمنذ سنوات عديدة نجد أسعار بعض المنتجات في ازدياد مستمر ، ويعتقد بعض الاقتصاديين أن العلاقة بين الأسعار والدخول مباشرة أي مع ارتفاع مستوى الحياة تزداد الأسعار وبالتالي تستمر هذه الدائرة . ولكن هذا الوضع لا يطبق بهذه الكيفية في شتي أنحاء العالم .

في دول متقدمة حيث يكسب الأفراد ومتوسط دخلهم يزيد عن المألوف يسود هذا الوضع ولكن في الدول النامية التي تكتفي فيها الشعوب بدخول هابطة وعندما يواجهون عملية التضخم فان قدرة الشراء تنهار بطريقة مفاجئة ، وهكذا نجد أن الفقراء يزيدون فقرا يوما بعد يوم والحكومات التي لا تتمتع بمصادر وموارد وثروات تواجه الصعوبات الجسيمة التي تهدد عملها الأساسي ، ونقول أن خمسة عشر في المائة اليوم يمسون اليوم في زمام أيديهم بـ ٨٥ ٪ من ثروات العالم ، وان أغلب هؤلاء الرجال يعيشون في أوروبا الغربية أو في أمريكا الشمالية . بينما نجد أن الجوع والجهل والمرض والبؤس وكل الكوارث الطبيعية تنصب علي دول العالم الثالث .

خلال الأعوام الماضية لفتنا أنظار المجتمع الدولي علي المشاكل العديدة والخطيرة التي تواجه دول العالم الثالث ولكن ربما لم يفهمنا هذا المجتمع ، ويبدو لي أن الدول المنتجة للبتترول في معاناتها قد فتحت جرح الأزمة السائدة الآن ، وان موقف هذه الدول معروف ولكن هل كان يجب أن تقوم الدول النامية بمثل رد الفعل هذا حتي يدرك المجتمع الدولي أخيرا هذه الآفة وعتي يقرر أن يهب لنجدة اقتصادياتنا بتحديد أسعار مناسبة لمنتجاتنا للمواد الأولية ؟ اننا جميعا في هذه القاعة ندرك الطريقة التي تقدم بها المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف للدول النامية ، وعلينا أن نبرز هنا أن الدول النامية تشكر الدول علي هذه المساعدة ، ولكن الي متي سوف تستمر هذه المساعدات وما هو تأثيرها الحقيقي علي اقتصادياتنا بالنسبة لكل العوامل اللازمة للتنمية المنسقة والسريعة والدائمة .

لقد لاحظنا منذ انتهاء الحرب العالمية الأخيرة أن أسعار المواد المصنعة يزداد عاما بعد عام . ومع ازدياد الأسعار فان مستوى حياة السكان في المناطق الصناعية قد تحسن وتطور ، وان السكان في غرب أوروبا وفي أمريكا الشمالية قد دخلوا الآن في عصر الرفاهية بل في عصر التبذير . وان الدول النامية لا يسعها الا أن تشاهد هذا التطور لانه بينما يزداد انتاجنا بفضل جهود التنمية الشديدة التي نبذلها فان الدخل الذي يعود علينا يسير في الاتجاه المعاكس . طالما لم نقم علاقة عادلة ومتناسبة بين أسعار المنتجات المصنعة وأسعار المنتجات الأولية فاننا لن نكون أبدا بمنأى عن المدوان التكنولوجي . أو بعبارة أخرى ان المشكلة الحقيقية

المطروحة أمام الانسانية هي مشكلة عدالة توزيع الثروات والخدمات والتقنيات ولا يمكن تحقيق ذلك الا بفضل سياسة من التعاون الدولي نادت بها منظمة الأمم المتحدة في العشر سنوات التالية للتنمية والهدف منها ضمن الأهداف الأخرى تبادل التكنولوجيا .

اننا لا نطالب الدول الغنية بصدقات فقد علمنا التاريخ أن هذه الدول قد حققت ثرواتها الطائلة وحققت تقدمها عن طريق استغلال شعوبنا ونهب ثرواتنا الطبيعية . ان ما نطلبه هو فقط اقامة نظام اقتصادي أكثر عدالة .

ان الدورة السادسة الطارئة للجمعية العامة قد أظهرت لنا الطريق الذي يتعين علينا اتباعه لتلافي أخطاء النظام الاقتصادي السابق الذي أدى بالعالم الي هذه الأزمة التي نعيشها الآن . ان إحدى النتائج الهامة لهذه الدورة كان الاعتراف الإجماعي بالاعتماد المتبادل بين الدول الصناعية ودول العالم الثالث التي تقدم المواد الأولية ، وكذلك الاشتراك المتبادل بين المشاكل المتعلقة بالتجارة والتمويل والتنمية وبالنظام النقدي الدولي ، ولكي نحل كل هذه المشكلات يجب أن نجد حلاً منسقة سواء علي المستوى الوطني أو علي الصعيد الدولي ، وان التصريح الخاص باقامة نظام اقتصادي دولي ، جديد وبصفة خاصة برنامج العمل بشأن اقامة هذا النظام الاقتصادي الجديد يوضح لنا الأهداف التي يتعين علينا تحقيقها والطرق التي يجب أن نتبعها لتحقيق ذلك .

وان وفدي يشعر بالاجتباب بصفة خاصة للبرنامج الخاص الذي طلبت فيه الجمعية العامة من كل أسرة الأمم المتحدة أن تقوم مباشرة بعملية مساعدة عاجلة لتخفيف أعباء الدول النامية التي تأثرت من جراء الأزمة الاقتصادية الحالية ، وان وفدي يسجل من الآن برضاء بالغ أن العديد من الدول قد أوضحت رغبتها في الاسهام في هذا البرنامج الخاص .

ان التقدم القليل الذي أحرز علي طريق الانفراج السياسي قد تم خارج منظمة الأمم المتحدة .
لقد ذكرت توا أنه في مجال التعاون وبينما نجد أنه في اطار منظماتنا لم نتمكن من استخلاص القاعدة
المناسبة التي توافق عليها الدول الصناعية ودول العالم الثالث فاننا نجد أنه خارج منظومة
الأمم المتحدة وفي اطار ثنائي أو محلي أو اقليمي أو متعدد الأطراف هناك بعض الأعمال الايجابية
التي يمكن تحقيقها .

فهل نفهم من ذلك أن منظمة الأمم المتحدة قد فشلت في تحقيق مهمتها ؟ كلا فخلال الـ
٢٩ عاما من وجودها ظهرت منظمة الأمم المتحدة بصفاتها اطارا متميزا بما أنها وحيدة من نوعها
وأهمية لتبادل وجهات النظر والوساطة الجماعية للمشاكل التي تواجهها الانسانية . بل وعلى
مستوى الهيئات المتخصصة بذلت الجهود الكبيرة وتم تحقيق نتائج ايجابية . واننا نأمل في
أن نتمكن بفضل نشاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبمساعدة السكرتير العام الدكتور كورت
فالد هايم الذي لا يكل ولا يمل والذي نتوجه اليه بكل تهنئتنا نأمل في أن تزداد أعمال هذه
الهيئات المتخصصة .

ولذلك تحت علامة الأمل ياسيادة الرئيس جئنا الي هذه الدورة التاسعة والعشرين للجمعية
العامة واشتركنا فيها . انه أمل له حدود بالطبع ولكنه أمل في أن تتمكن رغبات البعض وتفاهم
البعض الآخر وتصميم كل الذين يحملون اسم بشر في تحويل هذا الأمل في يوم من الأيام الي
حقيقة . ان هذا الأمل هو أملنا في عالم يسوده السلام والعدالة والتضامن الانساني .

واننا حين نتحدث عن التضامن بين البشر فان أفكارنا تذهب بالطبع نحو هندوراس ونحو
بيرو اللذين عاني شعباهما من هذا الاعصار الرهيب فليتفضل وفد هندوراس وبيرو بقبول تعازي
وفد الكاميرون في هذه الظروف المؤلمة التي يمرون بها ، ولكن مثل هذه الاختبارات لا تشيخ
اليأس في نفوسنا بل عليها أن تدعم تضامننا وتؤكد آمالنا في مستقبل أفضل .

تدركون اذا ياسيادة الرئيس أن وفد الكاميرون قد جاء الي هذا المؤتمر يحركه هذا
الأمل ويقدر تماما الشرف شرف انتخابكم الإجماعي لرئاسة هذه الدورة التاسعة والعشرين ، ونحن
نشيد بأن هذا شرف للشعوب الأفريقية وانه بفضل الأعمال الديناميكية التي تمارسها منظومة

الوحدة الأفريقية خلال الأعوام الماضية وبصفة خاصة منذ الدورة الأخيرة قد لعبوا دورا هائلا في إعادة تأكيد وتدعيم المثل العليا في الحرية والاستقلال والتضامن طبقا لما نادى به ميثاق الأمم المتحدة .

وهو تكريم أيضا لجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية التي انتزع شعبها الشجاع استقلاله ليس فقط لنضاله البطولي ضد القمع الاستعماري ولكن أيضا بفضل نضاله الدائم ضد ظلم القوى الامبريالية كما ورد في الدورة الاستثنائية الأخيرة التي دعيت بعد مبادرة من رئيسكم المهييب الرئيس هواري بومدين ، وهو تكريم أيضا لشخصكم ياسيادة الرئيس بصفتمك ديبلوماسي لا يكل ولا يمل من أجل الحرية وتدافعون من أجل الكرامة واستقلال شعوب العالم الثالث ، وبفض النظر عن التهاني التقليدية ترون اذا ياسيادة الرئيس أن وفد الكاميرون يشعر بأنه المعني مباشرة بهذا التكريم الذي قدمته أكبر جمعية في العالم لرئيس وفد دولة صديقة .

ولتسمحوا لي أن أشيد هنا بمن سبقكم في هذا المركز السفير بينيتس الذي أدار بحكمة الأعمال الصعبة للدورة الثامنة والعشرين العادية وأعمال الدورة السادسة الطارئة للجمعية العامة .

ومن العلامات المشجعة التي تتمشي مع هذا العصر في ظل رئاستكم لهذه الدورة فأننا نستقبل للمرة الأولى وفد جمهورية غينيا بيساو هذه الدولة الشقيقة التي انتزعت استقلالها بعد حرب خاضتها وأعلنت بذلك انتهاء آخر حصن من حصون الامبراطورية الاستعمارية ، واننا نحبي انضمام أشقائنا من غينيا بيساو الي هذه الجمعية كما نحبي انضمام أصدقائنا من بنجلاديش وغرينادا ونتوجه لهم بأحر تمنينا .

ان قبول هؤلاء الأعضاء الثلاثة يدخل في اطار الأمية وهي احدى الأهداف التي يتمسك علي منظماتنا تحقيقها لو أرادت أن تكون فعلا المحور الرئيسي لتنسيق جهود كل الدول من أجل المحافظة علي السلام والأمن الدوليين ومن أجل تنمية العلاقات الدولية التي تقوم علي أساس احترام مبدأ المساواة بين جميع حقوق الشعوب وحققها في تقرير مصيرها ومن أجل انجاز التعاون الدولي عن طريق حل المشاكل الدولية الاقتصادية النمط والاجتماعية والثقافية أو الانسانية أي في كلمة واحدة من أجل انشاء حضارة أممية حقيقية تتمشي مع ماورد في الباب الأول من ميثاق هذه المنظمة .

السيد جابري سيلاسي (أثيوبيا) : (الكلمة بالانجليزية) السيد الرئيس : انه ليسعدني أن اضم صوتي لأصوات المتحدثين السابقين الذين هنئوكم علي انتخابكم لهذا المنصب الرفيع وهو رئاسة الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة . ان صفاتكم العظيمة معروفة لي وقد خبرتها عبر السنوات الماضية لمعرفتي الشخصية لكم وان قدراتكم كممثل دينامي للدولة الشقيقة الجزائر معروفة لنا جميعا في هذا الاجتماع ، وانكم تستحقون اشادة أكبر وانكم لتضيفون الي شرف بلدكم وفخر أفريقيا وانني سأتعاون معكم كل التعاون .

فأثناء الدورة الماضية للجمعية العامة وبصفتي عضوا في هيئة المكتب وكان لي الشرف في أن أعمل في اللجنة الثانية كان لي الشرف أن أبدى اعجابي بقدراتكم الفائقة ومهارتكم وأبدى اعجابي بمهارة وقدرة السفير بينتس و الرئيس السابق الذي زاد من فخر وعظام الانجازات العظيمة التي تمت .

وان الدكتور كورت فالد هايم سكرتير عام الأمم المتحدة لا زال يعمل في خدمة المجتمع الدولي بكل قوة ، واني لأشيد بالدور البناء الذي لعبه من أجل تحقيق السلام وبعنايته الانسانية لاسيما مساعدة الذين أضيروا في قارتنا .

ان أسرة الأمم المتحدة التي تضم دولا ذات سيادة ، ودولا مستقلة تجتمع مرة أخرى هذا العام في هذه الجمعية العامة وقد تدعمت أكثر فأكثر وذلك بانضمام البنجلاديش وجرينادا وغينيا بيساو ، فان ممثلها قد احتلوا أماكنهم الشرعية بيننا ، واننا نرحب بهم ، نيابة عن حكومتي ووفدي .

ومن بين التطورات الايجابية التي يجب أن نتدارسها في مناقشاتنا تلك الأحداث التي حدثت منذ انتهاء الدورة الماضية . ذلك أن حكومتي لتلاحظ باهتمام تلك الاتفاقيات ذات المفزى الكبير التي تم توقيعها بالنسبة للشرق الأوسط والاعتراف المتزايد بالترابط والتكافل الاقتصادي بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية والنتائج التي أسفرت عن النضال من أجل حرية أفريقيا والتي أدت الي أن الزعامة الحالية في البرتغال تنتهج سياسة أكثر واقعية بالنسبة لأفريقيا .

وان أكبر التطورات السلبية التي حدثت أثناء هذه الفترة هي معاناة الملايين من اخواننا في البلاد التي أصيبت بالجفاف وتدمير السلام والهدوء في قبرص وكذلك الاضطرابات القاسية التي حدثت في النظام الاقتصادي الدولي والنظام النقدي الدولي .

اسمحوا لي أن ألخص آراء حكومتي بإيجاز بالنسبة لبعض القضايا .

ان اثيوبيا ترحب كل ترعيب باتفاقيات فك الاشتباك التي تلت وقف اطلاق النار في الشرق الأوسط ، وبينما أعبر عن تقديري لحكومتى لدبلوماسية وحصافة الدول المعنية بالأمر وجهودها وجهود السيد وزير خارجية أمريكا . تلك الجهود المتواصلة لتحقيق هذه الخطوات الا أنني أحب أن أعبر عن مخاوف بلدى العميقة من أن ما تم انجازه قد يكون مآله الاحباط نتيجة لتفجر الموقف الحالي . دون أن نبسط أكثر من اللازم المشاكل المعقدة التي ستطرح على مؤتمر جنيف ، فان حكومتي لتستحث اتخاذ عمل فوري لكي نستعيد الحماس والقوة التي تولدت عن انجاز اتفاقيات فك الاشتباك . كما أن وفدى يرى أن التسوية السلمية لمشكلة الشرق الأوسط يجب أن تتم ملتزمة بروح وحرفية قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ولكي يكون السلام دائما يجب أن يؤخذ في الاعتبار الحقوق الشرعية لجميع الشعوب في هذه المنطقة بما في ذلك حقوق الفلسطينيين ، ولا أريد أن أضيف أن أثيوبيا قد عانت الكثير من اغلاق قناة السويس فترة طويلة من الزمن وستساعد بكل امكانياتها في اعادة فتح هذا الشريان الحيوى للتجارة الدولية .

نحن الذين نعيش في أفريقيا شهدنا في الشهور التسعة الماضية تطبيقا لهذا المبدأ وهو حق تقرير المصير وذلك بعد أن اعترفت البرتغال باستقلال غينيا بيساو وقيام حكومة انتقالية في موزمبيق على رأسها حزب فريليمو كمقدمة للاستقلال في العام القادم . ان هذا النضال المبرر والشجاع لحركات التحرير وشعوب هذه المناطق ليثلج صدورنا وأنه ليبشر بالخير بالنسبة للمستقبل .

مرة أخرى اننا نذكر أن الاستقلال عادة يكتسب بالقوة ولا يمكن أن يمنح اطلاقا ، ولكي نكون منصفين بالنسبة للقيادة الجديدة في البرتغال فاننا لنضم صوتنا الى صوت الذين أشادوا بشجاعتها ونهوضها بمسئوليتها طبقا لميثاق الأمم المتحدة ، وفي هذا المجال وبهذا الانجاز فان الزعامة البرتغالية تنال منا كل تشجيع وكل تعاطف .

ومنذ الدورة السادسة عشر التي عقدت عام ١٩٦١ وعندما كان لي الشرف أن أتحدث من هذه المنصة عن موضوع أنجولا كانت حكومتي تعني بمصير شعوب هذه المنطقة . وأن وفدي ليؤدي اليوم كل الجهود الايجابية الفعالة لوضع الوسائل والصيغ المختلفة مع حركات التحرير القومية في أنجولا من أجل تسهيل انتقال السلطات بسرعة وبالطريق السلمي . وان الاعتراف باستقلال أنجولا يجب أن نرى اتمامه بسرعة .

حقا أنه في السنة التاسعة والعشرين من حياة هذه الجمعية العامة نستطيع أن نهني أنفسنا على تجنب اندلاع حرب عالمية . وهذا حقاً يبرر تفاخر الشعوب الأعضاء في الأمم المتحدة ونمرر الى حد ما للرشادة البشرية .

ولكن من جهة أخرى نجد أن الحروب المحلية في أفريقيا وفي آسيا وفي أوروبا وفي الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى وهي حروب استعمارية حروب غزو وحروب تدخل قد أضرت كثيراً وأصابت ملايين الناس بأضرار لا قبل لهم بها ، ولذلك يجب أن نصر على أنه بالنسبة لتراكم ازدهاق الارواح البشرية والمعاناة والاضطراب والدمار الذي يصيب هذه البلاد فان أثر هذه الحروب المحلية لا يمكن حراوة عن أثر الحروب العالمية .

وفي هذا الصدد سمحوا لي أن أقول أن أثيوبيا لا تزعم أن لديها صيغة كبرى للقضاء على الحروب والخلافات الدولية ولكن بلدي كانت تحت دأما على تدعيم واستغلال الاجهزة المتوفرة من أجل توفير التسوية السلمية للنزاعات الدولية .

ومنذ وقت قريب كانت الاحداث المؤسفة المأسوية التي حدثت في قبرص كانت مصدر مخاوفنا . وأن أثيوبيا كانت تؤيد دائماً الاستفادة بالاجهزة الدولية والوسائل الدولية لتحقيق السلام والأمن كهدف أول للمنظمة ، ونتيجة لذلك فاننا قد أيدنا ارسال قوات سلام دولية الى قبرص في أوائل عام ١٩٦٠ وان وجودها في الجزيرة قد عمل على استقرار السلام لأكثر من عقد ، ومهما كانت الوسائل والطرق المتبعة لاعادة السلام والهدوء الى الجزيرة فان أثيوبيا تعتقد أن وحدة شعب قبرص وسيادته وسلامة أراضيها من أهم الأشياء التي يجب الحفاظ عليها .

وان وفدي ليعني بالوضع غير المستتب في جنوب شرقي آسيا وقد لاحظ في رخصاء انسحاب الجزء الأكبر من قوات دولة عظمى ، وفي شمال آسيا فاننا نتطلع الى المفاوضات التي تدور في

الشمال بين شمال وجنوب كوريا في شمال آسيا والتي تؤدي الى تخفيف حدة التوتر ، وان وفدى يثق من أن العوائق أمام التسوية السلمية ستزول سواء في جنوب شرقي آسيا أو في شمال آسيا . ان المجتمع الدولي يواصل استياءه للوضع المشين الذي لا يزال قائما في جنوب أفريقيا ، فمن المخجل حقا أنه بعد انقضاء ٢٩ سنة من انشاء هذه المنظمة لانزال تتداول حول هاتين المشكلتين الأساسيتين الاستعمار والعزل العنصرى وأن تجاهل نصوص الميثاق وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن أمر واضح وأن اخضاع وانلال الملايين من الشعوب في زيمبابوى وفي ناميبيا وفي جنوب أفريقيا لشوكة في الضمير الجماعي لهذا الاجتماع .

ففي جنوب روديسيا لا يزال نظام سميث قائما وبعبدا كل البعد عن أن يتخلى عن السلطة كما قالت لنا دولة كبرى منذ ثمان سنوات . بل على العكس من ذلك فقد دعم نظامه غير الشرعي وذلك بتواطؤ ومباركة بعض الدول الأعضاء . ان الخرق النظامي للحقوق التي صدرت عن مجلس الأمن ضد روديسيا الجنوبية قد أنقذت هذا النظام ودعمت قبضته على الشعب الافريقي العزل من السلاح . ان اثيوبيا ان تدرك خبرة مريرة في الثلاثينات كانت تلفت النظر مرارا وتكرارا الى عدم جدوى الحقوق ما لم يحترمها الجميع احتراما تاما .

أما قضية جنوب روديسيا فما زالت محك الاختبار للأمم المتحدة . وان حكومتي لتأسف أن المواقف غير التعاونية من قبل بعض الدول قد أدت الى القضاء على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، واذا كان لهذه المنظمة أن تظل محط آمال البشرية فمن اللازم علينا أن نعمل سويا من أجل إعادة هيكيتها وفعاليتها ، وان وفدى ليناشد المجتمع الدولي وهذه المنظمة في أن تنهض وتنفذ الحقوق المفروضة من قبل مجلس الأمن حتى يمكن إعادة القانون والنظام والعدالة .

وأنه لمؤسف حقا أن نلاحظ أن جنوب أفريقيا لا زالت تطبق مبدأ سياسة العزل العنصرى دون رحمة بل نشاهد أن الأغلبية من السكان يواجهون أعمال قوانين قمع متزايدة وعلى الرغم من جهود الأمم المتحدة فان شعب ناميبيا لا يزال محروما من حق تقرير المصير والاستقلال ، وان حكومتي لتدرك أن حكومة جنوب أفريقيا قد لجأت أخيرا الى بعض الخدع الدبلوماسية وهي التأخير والخداع مع بيانات تصدر عن برورتوريا حول خطط من أجل التطور السياسي والدستورى لناميبيا ، وان توقيت هذه البيانات المصادرة عن حكومة جنوب أفريقيا ان تتوافق مع عقد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة لا شك أنها تستهدف بث الارتباك واحباط اجماع الآراء حول قضية ناميبيا عندما تثار هذه

القضية في الجمعية العامة . ان تكتيكات جنوب أفريقيا لا شك تسبب الارتباك ولذلك فان لجنة أوراق الاعتماد قد رفضت تكوين الوفد الممثل لجنوب أفريقيا وتعتبره خرقا لميثاق وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن فان حكومة جنوب أفريقيا لم تقتصر على ما واصلت بل كثفت سياسة الاستفلال وقمع الشعب في ناميبيا .

وان عجز الامم المتحدة من انقاذ هذا الوضع سيسجل على أنه أكبر عمل احياء لحدث في تاريخ هذه المنظمة .

وان وفدي ليسعهده أن يلاحظ أن الجمعية العامة قد صدقت منذ بضعة أيام قليلة على قرار يطالب مجلس الأمن بأن يدرس استمرار عضوية جنوب أفريقيا في الامم المتحدة على ضوء تحديدها المستمر لالتزاماتها طبقا للميثاق وبصفة بلدي يعني بمصير اخوته في جنوب أفريقيا فاننا نشعر أن مجلس الأمن يجب أن يلجأ الى نص البند السادس من الميثاق كاجراء أولي . بما أننا نعلم مدى التعنت في نظام العزل العنصري في جنوب أفريقيا فان المجتمع الدولي عليه أن يتدارس امكانية اللجوء الى نصوص أخرى في الميثاق تتصل بتنفيذ وتطبيق الأعمال التي تكفل خضوع ورضوخ جنوب أفريقيا لقرارات الامم المتحدة .

ان نزع السلاح مشكلة أخرى لم يستطع المجتمع الدولي أن يتخذ عملاً ايجابياً بالنسبة لها .

وبينما قد تم احراز تقدم ضئيل جداً في مجال توقيع بعض الاتفاقات الخاصة بالاشراف على الاسلحة والاجراءات المرتبطة بها مثل اتفاقية حظر الاسلحة الا أن الاحداث الاخيرة تجعلنا نتساءل عما اذا كانت المكاسب الضئيلة التي تحققت قد فقدت أثرها .

وفي العام الماضي استمر اجراء التجارب النووية تحت الارض وفي الجو وقد كنا عبرنا في العام الماضي عن الأمل في أن اتفاقية موسكو التي حظرت اجراء التجارب النووية في الجو وعلى سطح الارض وتحت سطح الماء تمتد لكي تشمل حظر اجراء التجارب النووية تحت الارض ولكن لم يتحقق هذا الأمل ، ولم تنضم دول نووية أخرى الى الاتفاقية التي وقعت في العام الماضي ولسوء الحظ كذلك فانه لم يحرز أي تقدم كبير أثناء انعقاد دورات مؤتمر نزع السلاح للوصول الى اتفاقية خاصة بانشاء جهاز يشرف على الحظر الشامل وتنمية وانتاج وتخزين الاسلحة الكيميائية وتدمير الترسانات الموجودة أصلاً من هذه الاسلحة ، وأن وفدي ليؤكد الحاجة للوصول الى اتفاقية حول هذا الموضوع وحول القضايا الاساسية الاخرى التي تشمل بنزع السلاح .

كما أن تلك الحقيقة لا تقل أهمية وهي أنه حتى لو اتخذت الاجراءات الخاصة بالقضاء على القواعد الاجنبية في البلاد النامية الا أننا نشاهد أن هناك قواعد جديدة تقام في أماكن جديدة وتهدد المناطق التي تدخل في إطارها وان اجراءات التصاعد التي يقابلها اجراءات تراجع لن تساعد المجتمع الدولي على الانطلاق نحو تحقيق أهداف الميثاق ، ان هذا الاجتماع قد وافق على الاقتراح بأن التعاون بين الدول أمر ضروري اذا أردنا البقاء للانسانية والتقدم في عالم متكافل ، وأن تقبل هذا المبدأ لم يلزمه السلوك التعاوني اللازم لحل أو على الأقل لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تأتي بالبؤس نتيجة للكوارث الطبيعية التي تصيب العالم .

وان منطقة الساحل في أفريقيا وبما فيها بلدي لا زالت تعاني من نقص في الاغذية حاد نتيجة لسنوات عديدة من القحط وهناك مئات الآلاف من الرجال والنساء والاطفال قد ماتوا نتيجة لذلك ، وان رد الفعل الانساني للمجتمع العالمي كان عاملاً مشجعاً ، وأنه ليسعديني أن انتهز هذه الفرصة لكي أعبر من هذه المنصة عن امتنان بلدي وشكرها لهؤلاء الافراد المتعاطفين والشعوب

الصديقة وللمنظمات الدولية وغير الحكومية التي هبت الى مساعدتنا . كما يجب أن تؤكد أن المعونة التي تقدم الى الأماكن المصابة بالقحط في أثيوبيا سواء من المصادر المحلية أو الدولية لا تسد الملاقا الحاجة .

وأن أثيوبيا لعل ثقة من أن المجتمع الدولي سيواصل الاستجابة لحاجيات الذين أصبحوا بالقحط والكوارث الطبيعية . ونظرا لنقص كبير في الغذاء الذي لم نشهد له مثيل في جميع أنحاء العالم فإن وفدي ليشعر بأنه من الواجب على المجتمع الدولي أن يتخذ أعمالا فورية وخاصة بأن يصدق على الإجراءات اللازمة من أجل وضع نظام دولي لتوفير الطعام والمخزون من الطعام . وأن قدرة أثيوبيا على مقاومة المصائب الطبيعية التي أصابتها كانت محدودة جدا نتيجة لتزايد ارتفاع الأسعار للمدخلات الزراعية ، خاصة الزيادة المتصاعدة في أسعار السمادات ، فإن قيمة هذا المدخل الزراعي القيم يعتبر محور تفكير معظم البلاد النامية والتي كرس الجزء الأكبر من مواردها الطبيعية لزيادة الانتاج الزراعي ، وان المشكلة لتزداد حدة في أثيوبيا أكثر من أى بلد آخر وذلك نتيجة لان السمادات قد استخدمت من وقت قريب في زراعتنا التقليدية ، وأن الأسعار المرتفعة تعتبر عامل إحباط خطير للذين يستعملون السمادات ، ومن المأمول فيه أن موتمر الغذاء العالمي الذي سيعقد قريبا في روما يدرج هذا الموضوع في جدول أعماله .

ولكي نحافظ على المستوى الحالي لانتاج الغذاء يجب زيادة انتاج الغذاء زيادة كبيرة إذ أنه حيوي بالنسبة لسد حاجيات تعداد السكان المتزايدين اذا استطعنا أن نحافظ على مستوى من المعونة لكي يسد الحاجة مؤقتا ولكي نحاول أن نوقف عجلة المجاعة يجب وضع الخطط متوسطة والمتباعدة الاجل وتوفير النفقات المالية على النطاق الكبير لكي نوفرها للرى ولاعادة تأهيل السكان ولاعادة توطينهم ، ان أثيوبيا قد قامت بوضع خطة بعيدة المدى وهي من بين البلاد الأكثر تخلفا فان قدرة تمويل هذه المشروعات محدودة جدا ولذلك فمن الواضح أنه ما لم تكن هناك معونة دولية متوفرة فان آمال أثيوبيا في زيادة التقدم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ستصاب بنكسة كبيرة . وان الحفاظ وتنمية انتاج الغذاء تكمن عادة في التنمية الاقتصادية واننا نشارك الرأي بأن نقل الموارد اللازمة من البلاد الغنية الى البلاد الفقيرة ستساعد البلاد النامية على تحقيق وتنفيذ برامجها الحالية .

وأنته ليؤسفنا أن نلاحظ أن مثل هذه الموارد ونقلها لا تزال دون المستوى ، وان الهدف الذي حددته العقد الدولي الثاني للتنمية وهو تخصيص ٧٪ من اجمالي الانتاج القومي في البلاد المتقدمة في إطار معونة التنمية الرسمي ولكن حتى عام ٧٥ ، أقول أننا وجدنا أنه لن تزيد في معونة التنمية عن ٣٥٪ وهذا يشكل نصف الهدف المتوانع المحدد بالنسبة للعقد الثاني للتنمية. ان اخفاق البلاد الفنية في دفع هذا القسط المتوانع ليدفع الى اليأس خاصة اذا ما أدرك الانسان أن البلاد المتقدمة تستطيع أن تضاعف من معونتها للتنمية الحالية دون أن تتكبد أى تضحيات . فانها تستطيع أن تخصص أقل من ٢٪ من المبلغ الذي يتزايد في دخلها القومي كل سنة .

وان وفدى لبررى أن تحتين ، اذا الهد ، ليس فيه تخفيض لمستوى المشيشة في البلاد المتقدمة ولا أغفال الأولويات المحلية لتلك البلاد ، ومرة أخرى فاننا نستحث الدول بأن تحول الموارد المالية الى البلاد النامية وتزيد منها حتى يمكن أن نحقق المستوى المستهدف وهو ٧٪ في عام ١٩٧٥ .

علاوة على ذلك نقترح أن تشكل المنح نسبة مئوية كبرى من أجل التنمية . ولكي تكون ذات فاعلية فان سلفيات التنمية يجب أن تتم عن طريق مؤسسات مالية دولية . ويجب أن تتزايد حتى تواجه حاجيات البلاد النامية .

ولو أن المعونة الأجنبية تلعب دورا أساسيا في تنمية البلاد الفقيرة الا أن دورها يجب أن ينظر اليه على أنه عامل مساعد ، وفي رأى وفدى أنه لكي نحافظ على برنامج تنمية قومي ذي فاعلية فيجب على الامة أن تعمل على زيادة دخلها عن طريق التجارة ، ونظرا لأن هناك حاجة لتحقيق عملات أجنبية تشتري بها السلع الرأسمالية فان التجارة الدولية يجب أن تظل الدعامة الأساسية لاقتصاديات البلاد النامية ، وان التقدم للمستقبل في هذه البلاد يعتمد على قدرتها على الوصول دون عوائق الى أسواق البلاد المتقدمة لكي تسوق فيها منتجاتها الزراعية ومنتجاتها الأولية .

وعلى أى حال فان العلاقات التجارية بين البلاد النامية والبلاد الصناعية تتسم بعدم استقرار أسعار السلع الأولية وارتفاع أسعار السلع المصنعة المستوردة والسياسات التقييدية التي تطبقها البلاد المتقدمة على المنتجات الزراعية المصنعة ونصف المصنعة والتي تستورد من البلاد النامية . وأن أهم عامل في بنيان الكيان الاقتصادى في معظم البلاد النامية هو سيطرة انتاج الموارد الأولية في اقتصادياتها . فالمنتجات الأولية تشكل نسبة كبيرة من صادرات البلاد النامية . وأن عدم استقرار الدخل من هذه الصادرات ليضر ببرامج التنمية نحن في البلاد النامية سنواجه صعابا طويلة بالنسبة لمحاولتنا تنفيذ خطة التنمية البعيدة المدى والتي تتطلب دخلا مستقرا من العملات الأجنبية ولما أن هناك عوائق أمام الوصول الى أسواق البلاد الصناعية نتيجة الحواجز الجمركية وغير الجمركية فان خطتنا للتوسع الاقتصادى ستعاني الكثير .

يجب أن يكون هناك تفسير جذرى في النظام الاقتصادى الدولى لكي تمكن البلاد النامية من زيادة صادراتها وأن يكفل لها الوصول الى الموارد المالية في البلاد المتقدمة من أجل التنمية ، وأن تدهور شروط التجارة الخامة بالصادرات من البلاد النامية يجب أن ينتهي وذلك بوضع

رباط وثيق بين أسعار السلع المصدرة من البلاد النامية وأسعار السلع والخدمات المستوردة من البلاد الصناعية .

وأن أثيوبيا لترحب بالبرنامج الخاص الذي صدقت عليه الجمعية العامة في دورتها السادسة الخاصة والذي عقد بناء على مبادرة السيد الرئيس بومدين . ان الدورة السادسة الخاصة قد قلعت شوطا كبيرا في تحديد المشاكل الاقتصادية الحالية واقتراح برامج العمل اللازمة ، وأن على هذه الدورة أن تدرس هذا الموضوع دراسة جديّة لكي تكفل التنفيذ العملي لهذه البرامج أثناء العقد الثاني للتنمية .

وأن ضرورة نقل التكنولوجيا من البلاد الصناعية الى البلاد النامية أمر لا نزاع عليه ، وان اسهام التكنولوجيا نحو زيادة القدرات الانتاجية للانسان أمر جلي وواضح ، ولكي ندرك المكاسب التي ستتحقق فمن المهم أن نعالج مشاكل وجهاز نقل التكنولوجيا على المستوى الدولي .

وأن وفدى ليحث البلاد المتقدمة أن تفتح أسواقها للبلاد النامية وتفتح مجالات التكنولوجيا بأقل الأسعار وأن تزيد من تطبيق التكنولوجيا في البلاد النامية ، ففي المدى البعيد يجب على الدول الصناعية أن تبذل قصارى جهودها لكي تزيد من معونتها للبلاد النامية في إطار الابحاث والتنمية حتى تمكنها من زيادة التكنولوجيا القومية لهذه البلاد .

وبينما نبين ضرورة نقل التكنولوجيا عن طريق الوكالات مثل الهيئات المتعددة الجنسية ومشروعات الحكومة فان وفدى ليناشد هذا الاجتماع بأن يضع دستوراً أخلاقياً حتى نتجنب مساوئ هذه الهيئات والمشروعات .

وأن أثيوبيا ستزيد دائما كل الجهود التي تعمل على احباط وادانة كل الممارسات التي تعرقل ممارسة الحقوق الشرعية لكل الدول وممارسة سيادتها على جميع مواردها الطبيعية ، وفي هذا الصدد اسمحوا لي أن أعبر عن شكري وشكر وفدى الى جميع الأشخاص البارزين الذين قاموا باعداد دراسة مستفيضة وأعدوا عددا كبيرا من الاقتراحات حول أثر المشروعات المتعددة الجنسية على عملية التنمية وعلى العلاقات الدولية .

وان الحاجة لاصلاح نظام النقد الدولي أمر هام وملح ولا يقل أهمية عن الحاجة لاصلاح الأجهزة التي تتولى تقديم المعونة الأجنبية ونقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة الى البلاد النامية .

ان القصور في نظام النقد الدولي والأزمات النقدية الناتجة عن ذلك قد أغرت بمطبيقات التنمية في كثير من البلاد النامية . كما زاد من حدة الاوتاع الاقتصادية الحالية في البلاد النامية . وان وفدى ليرى أن الجهود التي تبذل لاصلاح نظام النقد الدولي يجب أن تقوم على المبادئ والأهداف الواردة في استراتيجية الامم المتحدة للتنمية ، وأن أثيوبيا كانت دائما أبدا تستحث انشاء نظام نقدي دولي يأخذ في الاعتبار توزيعا عادلا للتجارة بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية وكذلك نقل الموارد اللازمة . وان تضع ذلك نصب عينها فان أثيوبيا كانت دائما تعلق أهمية كبرى على قيام رابطة وثيقة بين حقوق الشعب الخاصة وبين تخصيص الموارد المالية اللازمة للتنمية وكذلك تخصيص جزء أكبر من حقوق الشعب الخاصة للبلاد النامية . وأن وفدى ليأمل من أن الدورة الحالية للجمعية العامة تحرز تقدما أكبر في مجال تنفيذ الاعلان وبرنامج العمل الذي صدر عن الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة . أن ما ينقصنا هو الرغبة الأكيدة والشجاعة والعمل .

آمل أن تكرر موقف أثيوبيا بالنسبة للقضايا الكثيرة سيلقي الضوء على كثير من المشاكل المشتركة وسيؤكد متابعة أهدافنا بأهداف ومصالح الدول الأعضاء في المنظمة .

وفي الختام اسمحوا لي ان ارد على الاستفسارات من جانب بعض زملائنا بالنسبة للاحداث التي حدثت ونعرفكم بالحقائق التي حدثت في بلادنا .
ان تغيير الحكومة في بلادى جاء نتيجة لجهود لجنة التنسيق التابعة للقوات المسلحة وقوات البوليس دون ان تقذف قذيفة واحدة وبطريقة ام يسبق لها مثل في تاريخ العالم المعاصر .
وان الحكومة المؤقتة قد تولت السلطات ابتداء من ١٢ ايلول /سبتمبر ١٩٧٤ وقد ساد السلام والهدوء في جميع ربوع اثيوبيا ،
وان السياسة القومية وهى " اثيوبيا تكدم " اى اثيوبيا اولا تقوم ايضا على اساس الوحدة والمساواة بين جميع الاثيوبيين .

وفي سياستها الخارجية ستستمر اثيوبيا بالتزامها بمبدأ الحياد وستستمر في التمسك بميثاق الامم المتحدة وميثاق مذانة الوحدة الافريقية وستحترم كل الالتزامات الدولية على اساس الاحترام والمساواة لمبادلتين ، وان اثيوبيا ستبذل كل ما في وسعها لمساعدة شعوب البلاد المستعمرة في جميع انحاء العالم وفي افريقيا بصفة خاصة لكي يستعيدوا استقلالهم ، وان اثيوبيا ستحافظ على وتدعم علاقات المداقة القائمة مع جميع الحكومات الصديقة في جميع انحاء العالم . كما ستدعم علاقاتها مع البلاد الافريقية ومع جيرانها السودان ومصر وهما البلدان اللذان يشتركان في مياه النيل وكذلك مع جيرانها كينيا والصومال . انها ستحافظ وتدعم هذه العلاقات معهم .

السيد سابينا باستور (باراجوى) (الكلمة بالاسبانية) : باسم وفد باراجوى نحى رئيس هذه الجمعية العامة ونعرب له عن تهانينا الحارة وتاكيداتنا ان كفاءته وتجارية الكبرة وروح العدل التي تميزه وشعوره بالاخلاص للمجتمع الدولى سوف يسمحون له منذ البداية بتوجيه اعمالنا نحو نجاح هذه الدورة التي تضم دول العالم

واننا نعرب ايضا عن اعترافنا بجميل السفير ليوبولد بينيتس للطريقة التي رأس بها الجمعية العامة الماضية والطريقة التي شرف بها الجالية الامريكية اللاتينية على المستوى العالمى وذلك لحكمته وشجاعته التي ابداهها .

كما اننا نحى ايضا وبطريقة اغوية انضمام الدول التي دخلت حديثا الى هذه المنظمة
ونتمنى لها النجاح الكامل في كل الاعمال التي تقوم بها .

كما نحيي السيد السكرتير العام لهذه المنظمة دكتور كورت فالدهايم وبهذه المناسبة الرسمية تؤكد له ان باراجوى يقدر تماما المعونة والتأييد الذى يلقاه من منظمة الامم المتحدة والتي تعد عاملا اساسيا في طريق تنمية باراجوى .

اننا نريد ايضا حين نبدا هذا البيان ان نعرب لجمهورية هندوراس الشقيقة عن تضامننا الجدى والعميق معها ونعرب لها عن اسفنا الشديد لهذه الكارثة التي وقعت عليها ، اننا نتمنى ان ينبج تضامن الامم المتحدة في ان يترجم الى مساعدة وتعاون فعلي وليس فقط بالكلام .

بعد الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة التي عقدت عام ١٩٧٣ فان الشكل العالمى انعام لم يتغير ولكن النتائج الايجابية قد تحققت في مجال السلام والانفراج العام بين الدول الكبرى .

ان السلام والتنمية هما من الاهداف الاساسية لهذه المنظمة نظرا لانه كما سبق ان قلنا لا يمكن ان يكون هناك سلام بلا تنمية وانه لا يمكن ان نحقق اى تنمية بلا سلام

(تولى الرئاسة السيد / باندا (زامبيا) ، نائب الرئيس) ان السلام هو امل بل وهدف كل شعوب هذه الارض ايا كانوا يعيشون خاصة وان هذه الشعوب تريد سلاما مقرونا بالكرامة الانسانية وبالعدالة الفعالة بدون اى تغلغل من جانب القوى الكبرى او بدون عدم مساواة وتغلغل في الشؤون الداخلية . ان السلام الذى لا يتم على اساس قيم العدالة والانسانية لا تكون له اى قيمة . وان السلام الذى لا يقوم على اساس مفهوم التعاون الاخوى لا يمكن ان يكون قاعدة بل ولا يمكن ان يتجسد ويتحقق . ان السلام الذى لا يكون نتيجة للبحث الايجابي الراعى الى تحسين الوضع الاقتصادى العالمى لأغلب الشعوب التي لحقت بها الاضرار من جراء . التخلف لن يكون ايضا سلاما دائما .

ان السلام يجب ان يعبر الحدود الجغرافية والاقليمية والمطامع الشخصية او الفردية . لا يجب ان يكون هناك الا سلام واحد بالنسبة للجميع في هذا العالم الذى يتطلع الى حياة افضل ومعيشة يمكن وضع اقتصاد صحى وتجارة دولية عادلة لخدمة الانسان الحر وذلك على اساس العدالة التامة ، ومن ثم فاننا نجد ان الطريق الوحيد الذى يمكن ان نتبعه من اجل تحقيق السلام هو طريق تنمية جميع الشعوب .

ان السلام يخضع ايضاً لهجمات شديدة موجهة للانسانية ففي الامم المتحدة مثلها مثل المنابر الاخرى كثيراً ما اعتدنا الاشادة بالسلام وبعلان خدمتنا لهذا الغرض.

ولكن الواقع اليومي الذى يفرض نفسه علينا يوضح كم ان هذه الصورة خالصة. فخلال عام ١٩٧٤ - المعلننا المصحف والاذاعات بانباء مؤلمة وحوادث العنف والكراهية التى اندلعت بين الشعوب الشقيقة والمجاورة وتطلعات الدول الاخرى ومطامعها والصراع الذى يخوضه الانسان ضد اخيه الانسان. كم من مرة استمعنا الى حمل جميلة رنانة دعائية بينما نجد في الواقع ان هناك ايدى تتألم الى بسط نفوذها وتعمل في اماكن اخرى في العالم.

ان الارهاب مازال مستمرا وتذهب ضحيته الارواح والارواح غير مدرك لما يلحقه بالمدنية نفسها. ان هذا كله يعتبر نقالة غير انسانية في سلوكنا اليومي وعلينا ان نفكر في كل هذه الآفات التي تشير القلق في تطور الانسانية بل وتجعلنا نشك في حضارتنا وثقافتنا، وفي مثل هذا السباق نجد ان الاقوياء لا يريدون الاستماع لصوت العقل او لصوت الحكمة بل ونجد احياناً ان هناك اعمالاً ارهابية يدفعونها ثمناً لما قدمته لهم المنافع ان سمحت لهم في لحظة من لحظات الضعف بممارسة هذه الانشطة او بررت استخدامها هذه الاعمال البشعة.

ان الارهابية ضرر يلحق في نهاية الامر بكل العالم وليس فقط بجزء منه وذلك لان الارهاب يتعدى جميع القيم الموضوعه ويحتقر الحياة الانسانية. اننا نكون مخطئين لو ظننا اننا بنأى عن هذه الاعمال الارهابية او وافقنا عليها لانها تقع في دول اخرى غير دولنا. لانه ان آجلاً او عاجلاً سوف ينتهي الارهاب بالقضاء على حياة الذين نادوا به، وفي هذه اللحظة التي نجتمع فيها نحن هنا نجد ان العنف والارهاب يتسببون في احداث ضحايا جدد وكأن الارهابيين يريدون انتهاز هذه الفرصة ليحياوا بمزيد من الدعاية وبمزيد من الاعلان.

ان السلام يفرض علينا تجديد الفكر البشرى وتعاون الشعوب مع الحكومات والايديولوجيات ويجب ان نمحو بؤرات الحروب والعنف والارهاب وذلك بان نبحث عن نزع سلاح العقول البشرية اننا لا نستطيع ان نقف امام الفوضى بالمواجهة وبالعنف وبالجيش المسلحة. اننا بذلك نشترك في زيادة الارهاب ولكن علينا ان نبحث اولاً عن كيفية القضاء على الكراهية والقضاء على الفسوق

الايدولوجية من عقول البشر وخاصة من عقول هؤلاء الذين يحددون مصير هذه الارض .
لازلنا نتحدث بلغة السلام ولكن نجد ان العقول تستعد في نفس اللحظة لوضع العراقيل
امام انتصار العدالة .

اننا نتحدث عن السلام ولكن في اعماق انفسنا لانفكر الا في مصالحنا الانانية ولا نفكر في
مصير الدول النامية ولا نفكر في تطلعها الى مستقبل افضل . اننا نتحدث عن السلام بينما نجد
في الواقع اننا لانتطلع الا الى الانعزالية والفردية والظهور على حساب الآخرين .
اننا نبحث في الواقع عن حوار خاطئ . وابلان هذه المواجهة ربما لم تكن مواجهة مسلحة
ولكنها لا تحاول الا تدعيم مكانة مجموعات او قطاعات او ايدولوجيات قررت القضاء على العديدين
من القيم الانسانية الهامة بالنسبة لهذه الانسانية .

وان منامتنا لتؤ من وتتدعم بالموافقة على انضمام افراد دول اخرى جديدة فان العالمية
او الاممية دليل على اننا نساير هذا العصر ودليل على ان منامة الامم المتحدة لم تعد توافسق
كما كان يحدث في الماضي - على ان تال شعوب وامم ببناء عن هذا التنايم . ان منامتنا
يفضل طابعها الأمى تحاول ان تمثل كل الانسانية بدون اى تمييز حتى تتمكن من مواصلة عطمتها
المعدى في سبيل رخاء ورفاهية كل الشعوب .

ان العالم لم يفقد بعد ايمانه بهذه المنامة بل بالعكس فانه يطالب الامم المتحدة بانتهنـاج
موقف واقعي حيال كل الخلافات التي تـاـهـر ويصـفـة خـامـة في مـجـال صـعـب للـغـاية ، الا وهو المـجـال
السياسى وهو المـجـال الذى يهـمـنا من اـجـل قـضـايا السـلام والعدـل .

ان عمل الديبلوماسية ثنائية الاطراف يتطلب من منامة الامم المتحدة ، ان تتبعه لان هذه
المنامة تمثل كل دول العالم . ويمكنها ان تدعم المواقف التي تعتبر علاجاً لبعض النزاعات ولكن
لا يمكن ان يكون هناك هدنة او مجرد معافاة على السلام . بل يجب ان نذهب الى اعماق الاشياء
علينا ان نبرم اتفاقيات سياسية نهائية تقوم على اساس نزع السلاح الحقيقي والنهائي .

وهنا يجب ان نتحدث عن نوايا كل الدول الاعضاء في هذه المنامة ابتداء من هذه الدول
التي لسبب او لآخر وطبقا لما ورد فى الميثاق يتعين عليها تحمل اكر جزء من المسئوليات في مجال
المعافاة على السلام في العالم .

وعلى ان نشير برضاء الى بعض الانتصارات التي تم احرازها ، فهناك دليل على الانفراج الدولي
في هذا العالم الذى نعيش فيه ، ان الدول الكبرى قد قطعت خطوة اولى حتى لا تسير على طريق
العداوة والمواجهات المسلحة ، ولكن يجب ان نقول ايضا ان هناك الكثير الذى يجب عمله فى
مجال قضية نزع السلاح . ان النفقات العسكرية باهظة للغاية حتى الان بينما نجد ان مابقى لتنمية
الدول التي بحاجة الى هذه الاموال لا تكاد تفى بشئ . هذا اذا نظرنا الى الفارق بين المبلغين
ومن هنا من فوق هذا المنبر الأمى نتقدم نحو وضع النام التي تحدد الطريق الذى يجب
ان نطعمه في سبيل السلام ومن اجل القضاء على بعض القلق وعلى بعض رغبات السيطرة الموجهة
وعلى بعض المواقف التي تنتهجها مجموعات من الدول ونقضى على اشكالات التصدير والاستيراد

والمواد الأولية وغيرها من الموضوعات الاقتصادية .

" ان التنمية من اهم شروط السلام " وذلك كما قال البابا بولس السادس ، هناك علامة اممية ترعرع في هذا الغطاء الذى نستشقه ، وتفرض علينا ان نعمل على تنمية كل الدول بهدف تعمسين وضع الانسانية جمعاء . اننا لانعترض على حق كل دولة فى التمتع بثروات ارضها ، بالرغم من ان عدم مساواة التوزيع الجغرافى يخلق بعض المواقف التى تنطوى على امتيازات بالنسبة للبعض وعلى االم بالنسبة للبعض الاخر ، ولكن اذا لم نوافق على وجود لهذه الامتيازات في مجال المبادلات الاقتصادية وفي مجال رفع اثمان المواد الصناعية . واذا كان هذا يزيد من الهوة التى تفصل بين الدول النامية والدول المتقدمة فاننا نجد ان هناك عوامل اخرى تزيد من هذه الهوة الا وهى الاختلافات بين النظم المتبعه واختلاف الموارد المالية وتنوعها وهناك ايضا شيء له اهمية كبرى وهو امتلاك مصادر العلوم التقنية .

ان الثقافة والتعليم والا صلاح الزراعي والصحة والا من الاجتماعي والضمان الاجتماعي ، كلها موضوعات لا يجب ان يكون بينها حدود أو أن نقصرها على دولة دون دولة اخرى . بل الاضافة الى ذلك فان هناك شروط اساسية تفرض نفسها ان التعايش يفرض على كل الدول ابتداء من تلك الدول الاعام الدول الكبرى ، ثم الدول المتقدمة وعلى كل هذه الدول ان تدرك ان مستقبل الانسانية لا يمكن ان يقوم على اساس موقف يتمتع فيه البعض بالرفاهية بينما نجد ان مصير باقى الانسانية هو البؤس والفقر واحتقار قيم العدالة .

وامام هذه الفكرة المبدئية فان الارقام التى قدمتها لنا لجنة نزع السلاح مشينة للغاية . فبينما نجد ان النفقات العسكرية تصل الى ٢٢٠ . ٠٠٠ الف مليار دولار منها ٨٠ ٪ منها تقدمها ست دول لها اكبر الميزانيات العسكرية في هذا العالم ، نجد ان المساعدات الرسمية من اجل التنمية تصل بالكاد الى ٨ مليار (٨٠٠٠ مليون) دولار . فهل يمكن ان ندعم السلام والرفاهية في العالم على اساس البؤس الذى يفرضه علينا هذا الواقع المؤلم ؟ ان المنطق المبدئى يجعلنا نرفض ذلك . ان هذا الموقف موقف خداع يمكن ان يوءى بنا الى ارتكاب اخطاء اكثر خطورة سواء في المجال الداخلى او في المجال الدولي . اننا لانستطيع ان نشيد السلام والوفاق

بين البشر على اساس القلق والالام والجوع الذى يعانى منه الملايين من البشر. ومن بين الاسباب التي تؤثر تاورر أغلب الدول يجب أن نذكر لنا التضخم العالمي والتضخم الذى يعتبر بمثابة اذى يدخل ويتسلل الى منزل من المنازل يسبب جزءا من الاقتصاد ومن المبالغ التي عمل شخص على كسبها. ان بلادى قد حاولت زيادة صادراتها واحتياطها النقدي ومناعتها، وفي حال هذه الظروف كيف يمكن ان نفسر للعمال البسطاء انه بالرغم من ان الحكومة لم ترتكب اى خطأ ولم ترتكب اى شر، الا ان هناك اشياء لا يمكن لهؤلاء العمال ان يحصلوا عليها بل وهناك اشياء يجب ان يحدوا من استهلاكها. وان الاثمان في تزايد مستمر. خلال العام الماضى ازداد سعر البترول والمشتقات البترولية بطريقة باهظة مما اسباب اقتصاد اغلب الدول المتقدمة بانهيار واصاب اقتصاد العديد من الدول الصناعية المتقدمة التي لا تنتج هذه الموان بعدم توازن شديد.

ان الدول المنتجة للبترول من حقها بالطبع ان تحصل على اثمان عادلة تأير هذه المصادرة الحيوية التى تبيعها ، ولكن ، هناك ايضا مصالح مرتبطة بين الدول المستهلكة للبترول ، خاصة وان الاقتصاد العالمى لا يقدم اى اختيار آخر امامنا ، فاما ان نشتره واما ان نمتنع عن الشراء . انها مسألة صعبة للغاية ولا يمكن ان نحلها ببساطة ، وان من امتنا عليها ان تتركس جهودها في هذا المجهود .

ان ازمة الطاقة الدولية الناتجة عن نقص حجم المنتجات البترولية ومشتقاتها وعن ارتفاع سعر البترول تنطوى على نتائج خطيرة فيما يتعلق بالانتاج الصناعى والنقل وتكاليف الحياة والتضخم بصفة عامة ، وفي جمهورية باراجوى نجد ان حكومة الجنرال الفريدو ستروسنر حاولت ان تقضى على كل الاثار الناجمة عن ازمة الطاقة العالمية ، ان حاولت اللجوء الى مصادرنا في الطاقة ، وهى مصادر مائية . ان المصانع الحرارية التى كانت تقدم الحرارة للطاقة ، تعمل الان وتقدم للعاصمة الطاقة اللازمة لها وكذلك مائة مدينة اخرى كما انها تصدر فائض هذه الطاقة للدول المجاورة واعنى بهما البرازيل والارجنتين.

واننى اشعر برضاء بالغ هنا ان اعلن لكم ان حكومة باراجوى اشتركت على اساس المساواة مع جمهورية البرازيل المجاورة لبدء الاعمال في مصنع الهيدروالكترىكى ، اكبر مصنع هيدروالكترىكى في العالم . وهذا المصنع سوف يتكلف اكثر من ثلاثة مليارات دولار امريكى وسوف ينتج ١ مليون و ٧٥٠ . . . كيلوات في الساعة . وان اول توربين سوف يبدأ العمل خلال ثمان سنوات .

واننا بالاشتراك مع دولة الارجنتين الصديقة المجاورة فان الباراجوى سوف تقوم على اساس المساواة التامة ببناء مصنع هيدروالكترىكى في ياسيرا آتا ، الذى يمكن ان ينتج حتى ٤ مليون كيلوات في الساعة وذلك بتكاليف تصل الى ٢ مليار دولار . ومن ناحية اخرى فان المفاوضات قد تقدمت في سبيل بناء مصنع كهرباء في كاربوس .

ان باراجوى وهى دولة بلا ساحل قد رأت بايمان بالغ مؤتمر حقوق البحار الذى عقد في كراكاس ، وقد نادت امام العالم اجمع بايمانها الكامل بحقوق كل الدول التى لا تتمتع بساحل اولاً تطل على البحر . ولقد اخضعت موقف بلادى خلال الدورة الرابعة لمنتدى الدول الامريكى الستى

عقدت في اتلانتا في جورجيا في ٢٤ نيسان / ابريل الماضي حين قلت:

"قد يبدو انكم من الغريب، ياسيادة الرئيس، ان يقول وزير خارجية دولة لاتال على البحار، ان يتحدث عن توسيع حدود السيادة البحرية الى مائتين ميل، وان يقترح هذا. ان وجودنا كدولة بلا ساحل يعطينا نقا في البحار العليا وفي حرية الملاحة وفي التمتع بالثروات الهائلة الموجودة في البحار وبالصيد. كما اننا نستطيع ان نحلق في المجالات الجوية في هذه المناطق، واذا كانت الدول التي تتمتع بسواحل تظهر سيادة فعلية، فانها تحد بطريقة جزافية من حقوق اكثر من ٣٠ دولة في البحار العليا، واننا نؤيد ان اى قرار في هذا المدد لا يمكن ان يتخذ بطريقة فردية ولا يمكن ان يكون الا تعبيراً عن ارادة كل الدول، وان يبرم ذلك سواء في صورة اتفاقية دولية، او معاهدات وان ينتج عنه عقد المؤتمرات المتخصصة في هذا المدد"

وان دولة باراجوى تأمل في ان الاحداث التي سوف تقع في المجال الدولي سوف تجعلنا نعترف بصحة وضع الدول التي لاتال على البحار وسوف تمنح هذه الدول حق استخدام الثروات والموارد المختلفة الموجودة في البحار والتي يمكن للبحار ان تقدمها لنا في الوقت الحالي.

وان مؤتمر الاسكان العالمي كان شيئاً بارزاً في اعمال هذه المنظمة. فقد تناول موضوعاً تمت مناقشته على الصعيد الدولي، وبرز الطريق بالنسبة للمستقبل.

ونعرف انه اذا استمرت نسبة زيادة السكان في العالم فان عدد السكان سوف يتضاعف خلال ٢٤ عاماً في امريكا اللاتينية وخلال ٢٥ عاماً في افريقيا وخلال ثلاثين عاماً في آسيا، ولكن هذه الارقام يجب ان تجمع وان ننار اليها بتوقعات شديدة فهناك عوامل هامة يجب ان تسترعى انتباهنا، فان تغير البيئة يمكن ان يؤدى بتعديلات هائلة، ان التقدم الفني والعلمي في المستقبل القريب، يمكن ان يجعلنا نساكن المناطق التي لا نساكن فيها اليوم، وسوف يحدث تغير كبير في النظام الزراعى وفي نظام تربية الماشية وفي نظام استهلاك المواد الغذائية، الى جانب الثروة السمكية.

ان المؤتمر الذى عقد مؤخرا اعطى الانطباع بان التقارير التى اعدتها الخبراء الاقتصاديون لا يمكن ان تستوعب المشكلات كلها ولا يمكن ان تصالح بين مختلف وجهات النظر . ان كل بلد تحرص على الاحتفاظ بنفارتها الى مشكلاتها الاقتصادية وفقا لميالكها الاقتصادية والاجتماعية ووفقا لاخلاقياتها وتقاليدها الاجتماعية والدينية ووفقا لتكوين شعبها . ولا بد ان نؤكد على حقيقة ، وهى ان كل سياسة سكانية ينبغي ان تأخذ في الاعتبار كرامات الاسرة الانسانية في اى قرار يتخذ بشأنها ، وبالنسبة لهذه المسألة ، مسألة الآراء المختلفة التى ابدت في كثير من البلاد المتطورة وفي البلاد النامية ، فقد كان من الواضح ان البلاد الاولى اهتمت بزيادة عدد المستهلكين في الانتاج العالمي . اما البلاد النامية فاننا نؤيد دراسية المشكلات التى تطرحها زيادة السكان وان تعالج في إطار علاقات اكثر تكافؤا بين البلاد المتطورة والبلاد النامية .

وشمة عامل آخر ايجابي نبع من الدورة السادسة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة، فلقد بحث في اطار واقعي وموضوعي المشكلات الكبرى للمواد الأولية والتنمية وتلك المشكلات الاقتصادية الهامة التي يصادفها المجتمع البشرى في الآونة الراهنة، ولقد حاولت الجمعية أن تقيم بشيء من التحفظ من جانب بعض البلاد نظاما اقتصاديا جديدا أكثر عدالة، وتقرر أيضا منح مساعدة عاجلة للبلاد التي تواجه مشكلات كبرى يعود أسبابها الى الاحداث الاقتصادية العالمية الأخيرة .

ان البلاد النامية لا تطلب فحسب اسعارا مجزية، أى اسعارا أفضل بالنسبة للمواد الأولية ولكنها تطلب العدالة الاجتماعية أى أنها تطلب استقلالها الذاتي وفي اطار هذا الاستقلال تمارس تنميتها الذاتية. اننا لا نسعى فحسب الى استبدال المواد الأولية بمقابل الدولارات ولكننا نطلب أيضا نقل التقنيات اليها ونقل المعرفة الفنية . اننا نريد أن تتجسد هذه الطلبات حتى تمكن من قيام التنمية في كل البلاد . اننا نرجو أيضا أن المساعدة العاجلة ينبغي أن تكون فعالة وسريعة بالنسبة للبلاد النامية . لأنها اذا لم تكن سريعة فانها سوف تنشيء مواقف صعبة تولد كثيرا من المشاكل، والواقع أن زيادة جديدة في أسعار البترول الخام من السوق العالمي قد تنشيء مواقف مفاجئة في أغلب البلاد النامية غير المنتجة للبترول .

وابتداءً من اليوم فان المجتمع العالمي عليه واجب يسود كل الواجبات الأخرى . وهو أن يظل متيقظا حتى يعمل على الفور بموجب أن تظهر الصعوبات الاقتصادية في التأثير على البلاد الأقل تنمية، وذلك من أجل تنميتها الاجتماعية، ومن أجل تحقيق العدالة الاجتماعية فيها .

ان باراجوى تؤيد وسوف تستمر في تأييدها، وبايمان متجدد أعمال منظمتنا في كل اشكالها من أجل مصلحة كافة المجتمع البشرى . ان باراجوى وهي سعيدة بروح الانفراج التي تولدت بين القوى الكبرى، الا أنها ينبغي أن تكرر أن العالم يتطلع الى عدالة بالنسبة للجميع، وإلى سلام في ظل الكرامة، سلام يقوم على القيم الانسانية، والثقافة والتعايش السلمي .

ان باراجوى ترجو أن نضع نهاية لأعمال العنف والموت التي ما زالت قائمة حتى الآن والتي ينبغي أن تخضع لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وان جميع الدول يجب أن تخضع لميثاق الأمم المتحدة . ان باراجوى تريد في الحياة اليومية وفي الواقع أن يوفق المرء بين ما يعلنه كمبادئ وبين ما يفعله في أرض الواقع .

اننا نريد عالما أفضل دون قمع سياسي او اقتصادى ، ودون سيطرة لايدولوجية معينة ، ودون محاولة لوضع نهاية لحرية عالم يحترم الكرامة العليا للانسان ، باعتباره فرد ، عالم يضمن كرامة الامم ويوفر التعايش السلمي ويجعل من الممكن قيام نظام اقتصادى دولي جديد . عالم يكون فيه حق تقرير المصير والاستقلال بالنسبة للشعوب حقيقة واقعة ولموسة ، عالم يمتنع فيه الاقوياء ايا كان شأنهم عن التدخل في شئون الدول الاخرى ايا كانت الاسباب التى تدعوهم الى ذلك . عالم يعيش فيه المجتمع الدولى على اساس المبادئ التى نعلنها هنا ، وانسانية تعيش في ظل السلام وفي ظل العمل والحرية وفي ظل الرفاهية .

السيد هنلىدى (توجو) (الكلمة بالفرنسية) : ان المسئولية الجسيمة النابعة عن تسهيل اعمال الجمعية العامة والتى نهض بها بطريقة مثالية ، وبكثير من الاقتدار سلفكم العاليم صاحب الفخامة السيد ليوبولد بينيتس ، تعود اليكم الآن ياسيدى الرئيس . واننا ان اقم صوتي الى الاصوات التى سبقتنى الى هذه المنصة ، اود ان اتوجه اليكم باسم وفدى بتهانينا الحارة لانتخابكم الرائع . ان تجربتكم في الشؤون الدولية ، والتي غذتها قومية صلبة ورصينة ومفتوحة نبعت في ادغال الجزائر ، ثم قوى عودها بعد ذلك خلال السنوات الدولية المنضال من اجل التحرر لبلادكم ، لكى تضفى عليكم فيما بعد ، في اللحظة التى اصبح فيها هناك كثير من الامور التى ينبغي معالجتها ، كي تضفى عليكم هيكل رجل الدولة المقتدر ان العالم الثالث ، بل والمجتمع الدولى ، لن ينسى الدور الحاسم الذى قمتم به خلال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الذى عقد في سانتياجو بشيلي ، وايضا خلال المؤتمر الاخير لدول عدم الانحياز في الجزائر ، وكذلك في مناسبة الدورة الخامسة للجمعية العامة للامم المتحدة .

لقد قيل عنكم انكم رجل حماسي ، نعم انكم من اولئك الذين يتحمسون للعدالة والذين يعرفون كيف يضعون مواهبهم وقدراتهم في خدمة قضية يعتقدون انها اروع القضايا كلها ، وهذا معناه أن افريقيا فخورة ومطمنة لان تراكم ، وأن ترى أحد أبنائها الأخيار يرأس أعمال اجتماعنا هذا .

ولتسمحوا لي أيضا أن أعبّر للسيد الأمين العام الدكتور كورت فالدهايم عن شكرنا الحار ، للعمل الديناميكي والفعال والذي يقوم به منذ ثلاث سنوات على رأس منظمنا . اننا نعرف الصعوبات التي يصادفها ، ولكننا نعرف أيضا الصمود الذي يواجهها به . اننا نقدر أيضا حرصه على المبادرة وشعوره بها ، واننا لمتأكدون بان الخيال الخصب الذي دلل عليه في الماضي في تسيير أعمال منظمنا يشكل ضمانا للنجاح بالنسبة للمستقبل .

منذ انشاء منظمنا وحتى هذا اليوم لم يكف عدد الدول الاعضاء عن التزايد على مدار دورات ، واننا نحبي في هذه المناسبة قبول جرنادا وجمهورية بنجالاديش الشعبية وبنينا بيساو في أسرة الأمم المتحدة .

ان تعجل الدول الحديثة التي استقلت حديثا للانضمام الى الأمم المتحدة يتناقض بصفة فريدة من نوعها مع الانتقادات التي يثيرها عمل هذه المنظمة . ولكن هذا أمر مفهوم حينما نعلم انه بالنسبة لامة حديثة يعد الانتماء للأمم المتحدة ليس فحسب كرمز لحصولها على السيادة الدولية ، ولكنه يعد أيضا وبصفة خاصة يقين على تمكنها من المشاركة بطريقة أكثر فاعلية في شؤون المجتمع الدولية ، وفي انجاز الأهداف المثلى التي حددتها هذه الاخيرة لنفسها . نحن بلاد العالم الثالث وبصفة خاصة في افريقيا تبيننا هذه المثل العليا ، ولهذا فاننا عازمون على أن نعمل دون ما كلل من أجل صيانة السلام والأمن الدوليين ، ومن أجل الارتقاء بالتقدم الاجتماعي وقيام العدالة والكرامة الانسانية .

منذ العام الماضي شهد الموقف في العالم تغيرات جذرية ، وفي بعض الحالات مازال الوقت مبكرا أكثر من اللازم لكي نقدر مدى التغيرات ، ولكنه من المقرر بالفعل اننا ندخل في عصر جديد بدت فيه أفكار كانت تبدو مزيفة في الماضي تفرض نفسها وأصبح لها حقها في المجتمع الدولي الآن ، في حين ان هناك حقائق أخرى كانت تعتبر بمثابة حقائق أولية ينبغي أن يعاد

النظر فيها لأنها أصبحت متجاوزة في الآونة الراهنة ، وعلى هذا فان العالم يدرك بصورة متزايدة ضرورة تكافل الأمم وضرورة قيام نظام اقتصادي عالمي أقل ظالما وأكثر تكافؤا وأكثر اتساما بالطالب المع الانساني ، فضلا عن ذلك نلاحظ في كل مكان ان قوى التقدم والعدالة والسلام قد أحـرزت انتصارات عديدة على قوى الشر والقمع ، ومن الواضح انه أمام الهزائم التي منيت بها من جانب الشعوب المقهورة ، وامام تكثيف نضال التحرر الوطني ، فان الاستعمار والاستعمار الجديد والا مبريالية بعد ان رفع عنهما القناع يدركون الآن أن عصرهم قد ولى الى غير رجعة .

وعلى هذا يبدو أمام أعيننا الموقف الدولي ، ولا سيما في افريقيا حيث حركات التحرر فـي المستعمرات البرتغالية السابقة نجحت في هز دعائم النظام الذي كان يقمعهم . واليوم فان البرتغال ، وقد اضطرت متأثرة بموجة التاريخ الى أن تقر بفضل رصانة وشجاعة قادتها الجدد بضرورة ايجاد حل سلمي سياسي يتمشى تماما مع الأحكام السديدة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .

ان التوجولين الموحدين في التجمع الشعبي التوجولي خلف زعيمهم الجنرال جسنجيه ايايما ، يتمتعين عليهم أن يحيوا بحرارة هنا الاستقلال الذي تم الحصول عليه بعد نضال مرير ، من جانب شعب غينيا بيساو المجيد وان يوجهوا تحية حارة لذكرى كل أولئك الذين ضحوا بحياتهم فـي الأراضي المستعمرة من أجل قضية الحرية ولا سيما اميلكار كابرال الأمين العام لحزب الافريقي لنحرير غينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر وموندلان رئيس الفيرليمو ، وكلهم قتل بخسة وبدناءة .

واننا لنغتنب أيضا للاتفاق الذي تم التوصل اليه في موزمبيق ، ونحن ان ننتظر دور أنجولا ، والحوار بين الفريليمو والحكومة البرتغالية من اجل حصول هذه المنطقة على الاستقلال في المستقبل القريب ، فان الشعب التوجولي ، بعد من جديد تأييده الكامل والذي لا يتزعزع الى جمهورية غينيا بيساو الفتية ، والى كافة حركات التحرر المعترف بها من قبل منظمة الوحدة الأفريقية .

اننا لا نستطيع أن نغفل هنا مشكلة الصحراء المسماة بالأاسبانية . ان هذه المنطقة ينبغي ان تحرر وفقا للمقررات السديدة الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية وعن الجمعية العامة للأمم المتحدة . ومن دواعي السعادة أن نلاحظ ان الدول الشقيقة التي يشغلها الموقف في هذه المنطقة ، قد اتخذت موقفا مشتركا حيال القوة الاستعمارية وأوضحت أنه لا بد من اللجوء الى محكمة العدل الدولية لأخذ رأيها الاستشاري في هذا الصدد .

ان حكومة جمهورية توجو تقدر الجهود المحمودة التي بذلت حتى الآن من جانب السلطات البرتغالية الجديدة ، وتناشدها أن تستمر في السير في هذا الطريق في الوقت الذي تقدم فيه أفضل مثل على حسن نيتها وعلى اصرارها على أن تفعل كل شي من أجل إنهاء عمل تصفية الاستعمار الشامل الذي قامت به ، ومن أجل الاعتراف لكل من الشعوب التي مازالت تحت سيطرتها ، بحقها الثابت في الاستقلال .

ومع ذلك ، فليس هناك أدنى شك في أن عناصر رجعية ، وعناصر من اليمين المحافظ تعاضدها الأنظمة الأقلية البيضاء ، حاولت بالفعل أن تخرب هذه العملية ، التي لا يمكن الرجوع فيها ، ولهذا السبب فان وفدي يرى أنه بدلا من أن نفرق في تفاؤل مفرط ، فمن واجب المجتمع الدولي أن يظل متيقظا وحذرا وأن يعمل على الحيلولة دون قيام أية محاولة لاقامة حل روديسي في أى منطقة من هذه المناطق المذكورة .

ان الموقف الذي يسود في روديسيا ، وفي بقية جنوب أفريقيا ، وفي ناميبيا أيضا لم يتطور منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة ، وما زال بالأحرى بالنسبة لحكومتى مصدر قلق دائم ، ويشكل في نظرها تحديا دائما للمجتمع الدولي ، وبرغم القرارات العديدة التي صدرت عن منظمة الأمم المتحدة ، الا أن النظام العنصرى في سالسبورى مازال ينكر كافة حقوق المشاركة في السلطة لشعب زيمبابوى ، الذى لا يقدم له كرد علي كل آماله سوى القمع والعذاب الجسدي . ان سياسة الفصل العنصرى مازالت اسلوب الحكم في جنوب أفريقيا ، وفي ناميبيا حيث الأغلبية المقهورة محرومة من أى قدرة لممارسة حقوقها الاساسية . اننا نعتقد اننا اذا ما التزمنا الصمت أمام الظروف التي يعيش فيها هؤلاء السكان والتي لا تعمل الا على اقتراف جرائم أخرى ضد الحقوق الأولية والتي اعترف بها ميثاق منظمة الأمم المتحدة ، فان المجتمع الدولي يسهم حتما في التواطؤ مع هذه البشاعات ، ولا أود أن أتحدث عن الموقف الذى اتخذته بعض الأمم الصديقة التي مازالت تقدم دعمها المالي والاقتصادى والعسكرى لهذه الأنظمة العنصرية . وانني أرجو مع ذلك أن تستخدم الأحداث التي وقعت في الأراضي البرتغالية كدرس وأن يكون من نتيجتها إنشاء لسلطات العنصرية في جنوب افريقيا وفي روديسيا عن موقفها ، وافهامها بتخلف ممارستها العتيقة .

منذ عام تقريبا وقعت أحداث في منطقة الشرق الأوسط ، وان حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ جاءت لتذكر العالم بضعف الموقف السائد في هذه المنطقة . وان حكومتي قد استقبلت بالرضا الكامل اتفاقات فصل القوات التي أبرمت بين اسرائيل ومصر ثم بين اسرائيل وسوريا ، وان حكومتي لترجى بكل قوتها استمرار المفاوضات من أجل السعي نحو تسوية سلمية شاملة في المنطقة مع وجود هدف نهائي ، وهو الانسحاب الكامل لاسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة ، والاعتراف للشعب الفلسطيني بحقوقه المشروعة والثابتة .

فضلا عن ذلك ، فان خطورة الموقف السائد في قبرص ، والذي يشغل بال العالم أجمع ، يدونا الى أن نؤكد من جديد ايماننا بأن الحوار والمشاركة هما السبيلان الوحيدان اللذان يمكن بهما حل المشكلات الأكثر خطورة . واننا نستطيع أن نأمل ، أن مختلف الأطراف المتواجدة يمكنهم أن يتفاهموا من أجل اقرار السلام في قبرص . ان المجتمع الدولي ينبغي أن يعمل جادا على تقريب وجهات النظر ، وفي نفس الوقت على متابعة ندائه من أجل تقديم العمون للذين نكبوا في المحن الأخيرة .

ان الموقف في جنوب شرق آسيا مازال مثيرا للقلق الشديد . وفيما يتعلق بالمسألة الكورية ، فان حكومتي التي ترجو بقوة توحيد شطري الدولتين القائمتين حاليا ، استقبلت بقوة اجماع الرأي الذي أقرته الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وهي ترى مع ذلك أن وجود القوات الأجنبية المربطة في سيول يعد عقبة كبرى في سبيل هذا التقريب الذي طالما انتظره الشعب الكوري وأنه ليس في صالح التوحيد في ظل السلام والاستقلال بالنسبة للأمة الكورية . ولهذا السبب فان حكومتي طالبت بادراج مسألة انسحاب القوات الأجنبية المربطة في كوريا الجنوبية في جدول أعمال الدورة التاسعة والعشرين واضطرت الى أن تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع هذا البلد الذي كان موقفها المتعصب لا يساعد على انسحاب القوات وعلى توحيد الدولتين . واننا نرجو بقوة أن المجتمع الدولي بعمله الدؤوب يساعد الشعب الكوري الكبير على الالتقاء وعلى أن يلعب في منظمتنا دورا على مستوى عبقريته العظيمة . وفي كمبوديا فان التدخل المستمر من جانب القوى الأجنبية في الحياة السياسية لهذا البلد ، يشكل يقينا عقبة كبرى في تاريخ السلام والأمن ورفاهية الشعب الكمبودي . وبالنسبة للحكومة

التجولية فانها مازالت ، كما فعلت في الماضي تدعم الحكومة الملكية للاتحاد الوطني في كمبوديا والتي يرأسها الأمير نوروم سيهانوك باعتبارها الحكومة الوحيدة الشرعية . ومعنى هذا أن وفدى يعرب عن اغتباطه بصفة خاصة لا دراج اعادة الحقوق المشروعة للحكومة الملكية للاتحاد الوطني في كمبوديا في منظمة الأمم المتحدة في جدول أعمال دورتنا التاسعة والعشرين هذه .

برغم كل التحولات أو كل التنيرات التي عرفها عالمنا منذ بعض الوقت ، فانه من الصعب علينا أن نلاحظ أنه في عدد من المناطق نلاحظ وجود الفقر والعنصرية والحرب والاستغلال المبرالي والاستعمار الجديد حيث تعاني الأمم من كل هذه المشاكل معاناة كبيرة ، ونحن ان نؤمن بالمثل العليا لمنظمتنا وان نقنع بضرورة العمل مع الأمم الأخرى من أجل تهيئة ظروف أفضل للحياة بالنسبة للجميع ، فان جمهورية توجو ترى أنه من واجب المجتمع الدولي أن يستمر في التصدي لمشاكل التعاون والتنمية الاقتصادية مع اقامة الاعتبار للتكافل الذي أصبح واضحاً بين الأمم ، وكذلك لمبادئ العدالة والانصاف وحماية المصالح بالنسبة لكافة الدول ولا سيما الدول الأقل ثراء .

ليس سرا على أحد أن نتائج الدورة السادسة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة لم تكن على مستوى الآمال التي عقدها عليها العالم الثالث وعن حق . بيد أن الدول الاعضاء كانت قد أعلنت رسمياً على أثر أعمال الجمعية العامة ، عن اصرارها المشترك على أن تعمل من أجل قيام نظام اقتصادي جديد يقوم أساساً على الانصاف والمساواة في ظل السيادة والمصالح المشتركة والتكافل والتعاون بين كافة الدول أياً كانت أنظمتها الاقتصادية .

ان هذا النظام الاقتصادي الجديد المتصور ينبغي أن يكون من شأنه تصحيح الفوارق وتصحيح المظالم الحالية والحد من الهوة التي لم تكف عن التزايد بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية ، وتأمين تنمية اقتصادية متوازنة للأجيال الحالية والمقبلة في ظل السلام والعدالة .

وبرغم بيانات النوايا هذه ، وبرغم الدعوات الصالحة ، الا أن المشكلة الكبرى مازالت ، تزداد خطورة يوماً بعد يوم . فمنذ بضع سنوات بالفعل نجد أن الموقف في أغلب البلاد التي تأخذ باقتصاد السوق قد اتسم في آن واحد بزيادة النشاط الاقتصادي ، وبزيادة الاسعار وتكثيف الآثار التضخمية وعدم التوازن في ميزان المدفوعات .

وأمام الحلول التي لجأت إليها هذه البلاد ، فإن البلاد النامية اضطرت الى إعادة تصحيح معدلات صرف عملاتها دون أن تقيم الاعتبار كما ينبغي لاحتياجات الواردات ولتطلبات التجارة والتصدير والاسعار الداخلية وللمساعدة الخارجية . ان كثيرا من العوامل المترابطة التي تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة للنمو الاقتصادي في هذه البلدان والتي أحدثت تاكلا في القوة الشرائية وفي إيرادات التصدير وفي الاحتياطي الخارجي قد نجمت عن هذه المشكلة الخطيرة . وبالرغم من أن المجتمع الدولي يعترف بأن التنمية الاقتصادية للدول النامية مازالت المسؤولية الرئيسية لهذه الدول ، فإن عملا دوليا يفرض نفسه بطريقة ملحة من أجل إنشاء مناخ ملائم لهذه التنمية . ان وفدي يعتقد أنه من أجل اضعاء الثقة على هذه الكلمات والتصريحات فان البلاد التي تأخذ باقتصاد السوق يتعين عليها أن تقرر مجموعة من السياسات الليبرالية في المجال الاقتصادي ، وأن تعطي دفعة جديدة بل وتعطي اتجاهها جديدا لمساعدة التنمية ، والحصيلة في هذا الصدد ضئيلة للغاية للأسف الشديد .

وما يشغل بالنا أكثر من ذلك هو أن نصيب بلادنا في التجارة العالمية يتناقض بصورة متزايدة ، ولهذا السبب فان بلادى ضمت صوتها في مناسبات أخرى ولا سيما الى بلاد العالم الثالث لكي تؤكد على ضرورة القضاء على العقبات التعريفية وعلى التأكيد على اجراءات المساعدة من البلاد المتقدمة الى البلاد الفقيرة . ومن الأكد أن العقبات غير التعريفية والقيود الكمية تعوق البلاد الفقيرة في جهودها الرامية الى زيادة تجارتها . وليس سرا على أحد أن نصيب البلاد الأقل نموا في التجارة العالمية مازال ينخفض بصورة مستمرة ومن هنا ضرورة حل العقبات غير التعريفية بانعكاساتها على اقتصاد بلاد العالم الثالث .

ولهذا فأنني أكرر من جديد الرغبة التي كررتها من هذه المنصة أن البلاد المتقدمة ينبغي أن تضاعف جهودها من أجل تحسين موقف لا يكف عن التدهور ومن أجل قيام نظام اقتصادي دولي جديد ومن أجل تنفيذ برامج عمل أقرتها الجمعية العامة في دورتها السادسة الطارئة .

وفيما يتعلق بالمساعدة الخاصة بالتنمية ، فإن وفدي لا يسهه إلا أن يشيد بالنية التي أعلنتها بعض البلاد المتقدمة لزيادة مساعداتها . وإلى جانب هذه المبادرة الموقفة ، فإن الموقف العام يزداد اظلاما بسبب القلق الذي يحيط ببرامج بعض البلاد ولا سيما الولايات المتحدة التي تريد أن تخفض بصورة كبيرة الإعانات الأمريكية المخصصة لمساعدات التنمية . وأصبح من المقلق بصورة متزايدة أن نلاحظ بصورة عامة أن شروط مساعدة التنمية في اتجاهها إلى التشدد في حين أن شروط القروض العامة ما زالت كما هي . وما هو أسوأ من ذلك ، هو أن القروض المصدرة التي تلجأ إليها بلادنا في أغلب الأحيان تتم بشروط مجحفة . وفضلا عن ذلك فإن أسعار الفائدة مرتفعة ، وإيرادات الواردات ليست بالكثيرة في هذه البلدان . وإذا ما فكرنا ، أن الأسلوب الشائع الآن أصبح يربط بين المساعدة التي تقدم للبلاد ومدى التنازلات التي يمكن أن تقدمها للبلد المقرضة .

وفضلا عن المشكلات الاقتصادية والتجارية وسياسة المساعدة التي تحدثنا عنها بايجاز ، فإن هناك مشكلات أخرى ليست أقل سخونة تحتل المسرح العالمي ان القحط الذي يسود في المنطقة الساحلية السودانية والذي ما زال يسبب كما نعرف خسائر جسيمة بالنسبة لسكان هذه المناطق ما زال مصدرا دائما لشواغلنا وقلقنا . وبالرغم من أنه أحرز انطلاقة من التضامن الدولي ، إلا أن ظاهرة القحط وبرغم الأمطار الأخيرة تشكل بالنسبة لهذه المناطق خطرا دائما . والدليل على ذلك هو تلك الصورة المقلقة للغاية التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة ، والتي تؤكد أن هذه الكارثة ما زالت تتقدم بصورة مفرقة عبر القارة كلها من الأطلسي حتى البحر الأحمر .

واننا لا نسمعنا إلا أن نوجه مرة أخرى صيحة تحذير حتى يمكن وضع برامج وطنية وإقليمية ، من أجل إيجاد حل نهائي لهذه الكارثة ، وذلك من أجل رخاء وهدوء وسعادة سكان المناطق المنكوبة . وتلك أيضا لحظة لكي نتحدث عن الكارثة التي حلت بهندوراس والتي تتطلب من المجتمع الدولي كله لفظة تضامن إلى جانب هذا الشعب المنكوب .

وهناك مشكلة أخرى ، وهي مشكلة استغلال الموارد البحرية . ان موقف الوفد التونسي الذي ينضم في هذا الصدد في خفاؤه العريضة الى مواقف بلاد العالم الثالث الأخرى معروف تماما . أن الحكومة التونسية ترى أن سلاطة دولية تمثل كافة الدول ينبغي أن تكون الحارس المخلص للموارد الطبيعية لأعماق البحار من أجل استغلالها بطريقة رشيدة عن طريق عقود خدمة وتقوم بتسويقها والاستفادة بأرباحها على أن توزع هذه الأرباح وفقا لمعايير تحددها فيما بعد . ان الحكومة التونسية تضم صوتها أيضا الى وجهة النظر التي أقرت من جانب عدد من البلاد النامية والمتعلقة بالمياه الإقليمية وامتيازات الدول الساحلية على المنطقة الاقتصادية وترجع بحرارة ان البلاد المتقدمة التي اسهمت في صنع بعض المفاهيم في الوقت الذي كان أغلب بلاد العالم الثالث تحت سيارتها ترجو من هذه البلاد أن تراجع هذه المفاهيم بروح من الانصاف حتى تمكن من قيام تنمية أكثر سرعة بالنسبة للبلاد الأقل غنى .

وفي الوقت الذي انتهى فيه مؤتمر داراكاس بالنسبة لقانون البحار ، فان مؤتمرا آخر والمؤتمر المتعلق بالمشكلات السكانية كان هو الآخر قد بدأ أعماله في بوخارست . وكما نعرف فان مؤتمر بوخارست كان هدفه ايقاظ الضمير الانساني حول الموقف الديموغرافي في العالم وحول آفاق تدهور هذا الموقف وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ان هذا المؤتمر كان يرمي أيضا الى وضع خطة عمل عالمية هدفها الرئيسي تزويد المجتمع الدولي بوسائل تتزايد وأكثر فاعلية تمكنه من أن يكون أحسن تسليحا من أجل حل المشكلات الديموغرافية في مجموعها وازا كان تخطي الأزمة بالنسبة للدول المتقدمة بيد وسببا من أسباب التخلف الا أنه بالنسبة لبلاد العالم الثالث وبالنسبة لتوجه وبصفة خاصة فان حل المشكلة الديموغرافية هو أن نضع هذه المشكلة في إطارها العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وانه يروق لي هنا أن أؤكد أنه في أفريقيا لا يعني المولود الجديد دائما فما اضافيا ينبغي تغذيته ولكنه يعني ذراعين وفكرا يمكن استخدامهما من أجل عايات منتجة للسكان المعنيين .

اننا ان ندرك الهزات التي تهز المجتمع الدولي في الآونة الراهنة فان بلادى تحت القيادة المستنيرة لرئيسها الجنرال ناسنجي اياديما ، قامت منذ سنوات بالفعل بمعركة شرسة ضد التخلف وهي تدرك أن استقلالها سيكون وهميا اذا كانت سيادتها على ثرواتها الطبيعية ومواردها الأولية

لم تكن كاملة وتامة . ولهذا فانها تخوض في هذه المعركة فضلا لاهوادة فيه من أجل استرداد ثرواتها الطبيعية والتمتع بها . وهي تقتنع بأن النجاح لا بد أن يتوج جهودها . ولكن استعادة الثروة الوانوية ورفضنا نهب هذه الثروات الدائم من جانب القوة الأجنبية لا يعني على الاطلاق التشكيك في المبادئ الأساسية من أجل سياسة اقتصادية قائمة على التعاون والانفتاح على العالم .

ومن هذا المنطلق قامت توجو مع بلد شقيق وهو نيجيريا ، باقامة مجموعة اقتصادية لدول أفريقيا الغربية تتجاوز الحواجز اللغوية . وأن هذا المشروع وصل في الآونة الراهنة الى مرحلة متقدمة جدا ولدينا أمل قوى في أنه بعد قليل من الوقت سوف يتحقق هذا الحلم القديم بين بلدينا . ان الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة تعقد في لحظة تقف فيها أفريقيا في موقف حاسم من تصفية الاستعمار والتحرر من العنصرية ومن كافة الأمور المهينة لكرامة الانسانية ، وفي نفس الوقت فاننا نشهد الآن وعيا متيقظا وحادا للمتطلبات الأساسية التي يتالبها عهدنا ألا ودس ظهور نظام اقتصادي جديد .

وان هذا يعني بأن منظمة الأمم المتحدة التي كانت قد شهدت في لحظات محددة أسباب ابطال العزيمة في تحقيق أهدافها النبيلة ، وانني قلت أن منظمتنا اليوم ، وبسبب النتائج التي أحرزتها يمكنها أن تفكر في المستقبل بمزيد من التفاؤل . ويمكن لمنظمتنا أيضا مستقبلا أن تستمد من النتائج التي حصلت عليها القوة والشجاعة الكافيتين للمضي قدما في تنفيذ المهام الثقيلة الملقاة على عاتقها والتي لم تعد مستحيلة ، ويجب أن تستمد أيضا سببا كافيا للبقاء على قيد الحياة للتوصل الى القوة الحاسمة وفي خدمة البشر تحقيقا لعالم أكثر عدلا وأكثر أخوة .

الرئيس :

السيد ممثل اسبانيا الذي طلب ممارسة حقه في الرد ، وان أعضاء الجمعية العامة يتذكرون أن الجمعية العامة قررت من قبل أن يكون ممارسة حق الرد محددًا بعشرة دقائق .

السيد بينيس (أسبانيا) - (الكلمة بالاسبانية) :

انني لعلني ثقة أنني لن أتخطئ كثيراً حدود العشر دقائق المحددة ، أن وفد بلادي يود أن يوضح بعض الأمور بخصوص الأخطاء التي تسربت في كلمة السيد وزير خارجية جمهورية وسط أفريقيا وذلك خلال الكلمة التي ألقاها صباح اليوم . ان السيد وزير خارجية أسبانيا في الكلمة التي ألقاها يوم ٢ أكتوبر كان قد قال ، أنه بمجد نجاح المشاورات الملائمة مع ممثلي السكان الأصليين ، فان جمهورية أسبانيا قد أعلنت أنه سوف يجري استفتاء تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة ، وذلك خلال الشهر الستة الأولى من عام ١٩٧٥ . وأن ذلك الاستفتاء سوف ينجح وفقا للقرار رقم ٢١٦٢ من الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة والقرارات الأخرى السابقة للجمعية العامة حول مسألة الصحراء . وفي خطاب بتاريخ ٢ أغسطس وخطاب آخر بتاريخ ٣ سبتمبر من العام الجاري قد أخطر السيد السكرتير العام بهذا . ويمكن اذا كما سبق أن قال السيد وزير خارجية جمهورية وسط أفريقيا أن نؤكد اذا أن أسبانيا قد أيدت ولا تزال تؤيد تطبيق مبادئ تصفية الاستعمار بطريقة حاسمة وصادقة .

وفي المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة هناك بيان بأن الأعضاء في الأمم المتحدة التي تدير ادارات غير مستقلة يجب أن تعترف بالمبدأ القائل بأن مصالح السكان الأصليين يجب أن تكون لها الأولوية . وذلك في إطار تطبيق نظام السلام والامن الدوليين ويجب عليها أن تساعد على تحقيق رفاهية أولئك السكان .

وبعد أن تكرر تأكيد رغبة بلادي في تصفية الاستعمار في بلاد الصحراء وذلك وفقا لمبادئ الجمعية العامة ، وذلك حتى يتسنى لسكان المنطقة ممارسة حق تقرير المصير ، فأني أكرر التأكيد بأن حكومة أسبانيا انما تلتزم القرار رقم ٢١٦٢ والقرارات السابقة التي تم اتخاذها وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقبل ذلك أيضا . وقبل المظاهرات في الكلام التي حدثت أثناء المناقشة .

يمكن لفدى أن يذكر بأن جمهورية وسال أفريقيا كانت قد صوتت لصالح القرار

٣١٦٢ .

وأن بلادى تكرر تأييدها مرة أخرى لهذا القرار ٣١٦٢ وذلك فيما يتعلق بتصفية الاستعمار عن الصحراء ، وفي الوقت اللازم وأثناء الحديث، في اللجنة الرابعة سوف تتاح لنا الفرصة للتحدث باستفاضة عن كل هذه الاعلانات وللمناقشة التطورات اللاحقة لهذا الموضوع .
وأني أكرر التأكيد مرة أخرى أن اسبانيا لا تعترف بوجود أى خلاف حول بلاد الصحراء مع أى بلد من البلدان وخاصة بلاد المنطقة ، حيث أن لنا أفضل العلاقات معهم . وهناك اتصالات ملائمة حول تصفية الاستعمار من هذه المنطقة .

(رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٠)